

2012
التقرير السنوي



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي 2012



الصفحة	
4	نبذة عن الشركة العربية للاستثمار
5	رسالة ورؤية الشركة
6	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
7	مجلس الإدارة
8	لجان مجلس الإدارة
9	الإدارة التنفيذية
11	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	تقرير مجلس الإدارة
27	القوائم المالية
28	تقرير مراجعي الحسابات
29	قائمة المركز المالي
30	قائمة الدخل
31	قائمة الدخل الشامل
32	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
33	قائمة التدفقات النقدية
35	إيضاحات حول القوائم المالية
89	عناوين الشركة

الشركة العربية للإستثمار

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 800 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 700 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وفرعها المصرفي في مملكة البحرين.



2012
التقرير السنوي



رسالة ورؤية الشركة

دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الرسالة

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الأموال العربية لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

الرؤية

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	اسم الدولة	
15.68	109,744	المملكة العربية السعودية	
15.68	109,744	دولة الكويت	
15.68	109,744	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	
10.48	73,387	جمهورية العراق	
8.19	57,350	دولة قطر	
6.97	48,775	جمهورية مصر العربية	
6.97	48,775	الجمهورية العربية السورية	
6.97	48,775	دولة ليبيا	
2.68	18,744	جمهورية السودان	
1.71	11,969	مملكة البحرين	
1.71	11,969	الجمهورية التونسية	
1.71	11,969	المملكة المغربية	
1.71	11,969	سلطنة عمان	
1.61	11,287	الجمهورية اللبنانية	
1.61	11,287	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
0.32	2,256	المملكة الأردنية الهاشمية	
0.32	2,256	الجمهورية اليمنية	
100.00	700,000	المجموع	

مجلس إدارة الشركة



الأستاذ / مطلق مبارك الصانع
نائب الرئيس
دولة الكويت



معالي المهندس / يوسف إبراهيم البسام
رئيس المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / خادم محمد الرميثي
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / ظاعن محمد الهاملي
عضو المجلس
الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ / محمد عبدالكريم الجربوع
عضو المجلس
المملكة العربية السعودية



الأستاذ / عمرو علي الجارحي
عضو المجلس
جمهورية مصر العربية



الأستاذ / بدر الدين محمود عباس
عضو المجلس
جمهورية السودان



الأستاذ / خالد عبدالعزيز الحسون
عضو المجلس
دولة الكويت



المهندس / بركات عرفات عرفات
عضو المجلس
الجمهورية العربية السورية



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
عضو المجلس
مملكة البحرين



الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو المجلس
دولة قطر



الأستاذ / علي بن محمد رضا الحاج جعفر
عضو المجلس
سلطنة عمان



الدكتور / محسن علي الدراجة
عضو المجلس
دولة ليبيا



الدكتور / لحبيب الإدريسي العلمي
عضو المجلس
المملكة المغربية



الدكتور / فاضل نبي عثمان
عضو المجلس
جمهورية العراق

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وهي على النحو التالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من ثمانية أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

معالي المهندس/ يوسف إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
الأستاذ/ مطلق مبارك الصانع	عضو اللجنة
الدكتور/ فاضل نبي عثمان	عضو اللجنة
الدكتور/ لحبيب الإدريسي العلمي	عضو اللجنة
المهندس/ بركات عرفات عرفات	عضو اللجنة
الأستاذ/ عمر عبد العزيز آل حامد	عضو اللجنة
الأستاذ/ خادم محمد الرميثي	عضو اللجنة
الدكتور/ محسن علي الدريجة	عضو اللجنة

اللجنة المصرفية:

تتولى اللجنة المصرفية إعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات، ومناقشة المواضيع الخاصة بتطوير وتفعيل نشاط الشركة المصرفي وتوسيع آفاقه ومجالاته، وتعظيم العائد منه، وتقليل المخاطر. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

الأستاذ/ بدر الدين محمود عباس	رئيس اللجنة
الأستاذ/ يوسف عبد الله حمود	عضو اللجنة
الأستاذ/ عمرو علي الجارحي	عضو اللجنة
الأستاذ/ خالد عبدالعزيز الحسون	عضو اللجنة

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة وهم:

الأستاذ/ محمد عبدالكريم الجربوع	رئيس اللجنة
الأستاذ/ علي محمد رضا الحاج جعفر	عضو اللجنة
الأستاذ/ ظاعن محمد الهاملي	عضو اللجنة



2012
التقرير السنوي



الإدارة التنفيذية للشركة



المركز الرئيسي:
الرياض



فرع البحرين

المركز الرئيسي: الرياض



الرئيس التنفيذي
إبراهيم حمود المرزعي

سامي يوسف محمد	إدارة الشؤون المالية
ناصر سليمان الدخيل	إدارة المشاريع الإنتاجية
فهد مساعد الأحمد	إدارة مشاريع الخدمات
فهد عبدالله الحقباني	إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية
صالح محمد المقبل	إدارة نظم المعلومات
جمال أحمد عيسى	وحدة التدقيق الداخلي
خالد صالح الزغبيبي	المستشار القانوني

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

نبيل عبد اللطيف الصحاف	نائب الرئيس التنفيذي - المدير العام
محمد أحمد مقبول	إدارة الشؤون المالية والإدارية
قرندر سنج بيدي	إدارة الخزينة
سمير مجيبا / عصام خالد	إدارة الائتمان
محمددين حميد منجرا	إدارة العمليات
نتن قوبتا	إدارة المخاطر
الأستاذ/ لالت بكرو	التدقيق الداخلي
ظاهر أحمد الطاهر	مسؤول الإلتزام
أسامة أحمد مختار	المستشار القانوني



حضرات المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم إلى جمعيتكم العامة الموقرة نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، التقرير السنوي للشركة لعام 2012 والذي يستعرض نشاط الشركة الاستثماري في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، ويوضح النتائج المالية التي تحققت من ذلك النشاط.

في ظل إفرات الأحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت في عدد من الدول العربية وما أفضت إليه من ضبابية في البيئة الاستثمارية، وتباين في الأداء الاقتصادي لدول المنطقة العربية، نجحت الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2012 في التعامل المهني الواعي مع تلك الظروف والمستجدات، ساعدها في ذلك تنوع قاعدة أصولها ونشاطاتها، والإدارة الحصيفة للمخاطر بمختلف أنواعها. وبنهاية العام ارتفع صافي أرباح الشركة إلى 41.1 مليون دولار أمريكي، بينما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 948 مليون دولار أمريكي، والموجودات إلى 2.18 بليون دولار أمريكي.

وبالرغم من حالة الانكماش التي سادت مختلف الأوساط الاستثمارية في المنطقة العربية، تابعت الشركة أوضاع محفظة مشاريعها بهدف رفع كفاءتها وتحسين أدائها التشغيلي

والمالي تحقيقاً لأهداف الشركة التنموية. وركزت الشركة خلال العام على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة حيث ساهمت في رأسمال بنك الاستثمار العربي الأردني فرع قطر. وامتداداً لمسؤوليتها في دعم مشاريع محفظتها ساهمت الشركة في زيادة حصتها في رساميل بعض المشاريع، كما قامت بتدوير مساهماتها عبر بيع حصتها في مشروعين آخرين.

وفي مجال الخدمات المالية الاستثمارية، استمرت الشركة في تقديم خدماتها المالية عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، مستخدمة نهجاً متحوطاً بما يتسق مع ظروف ومستجدات المرحلة. وقد تركزت الجهود المبذولة حول تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، ومراجعة وإدارة مكونات المحافظ، وعمليات التمويل التجاري في عدد من الدول العربية.

وفي إطار اهتمامها بتطوير بيئة العمل لديها واصلت الشركة خلال العام تنفيذ برامجها لدعم الخدمات المساندة وتطويرها في مجالي نظم تقنية المعلومات، والموارد البشرية حيث أولت الشركة اهتماماً خاصاً بتطوير مهارات موظفيها عبر عدد من الدورات التدريبية المتخصصة.

ويسعدني ونحن نستشرف عاماً جديداً نتطلع فيه بكل ثقة لتحقيق مزيد من النجاحات، أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية المساهمة على مسانبتها ودعمها المتواصل للشركة، وأخص منها حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. كما أقدم الشكر لشركاء الشركة من المستثمرين ولعملائها الكرام.

ويطيب لي في الختام، أن أقدم الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على مساهماتهم الفاعلة والمتميزة في رسم سياسة الشركة والإشراف على تنفيذها، وللادارة التنفيذية للشركة ولجميع العاملين فيها على الجهود التي بذلوها خلال العام من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف إبراهيم البسام

2012
التقرير السنوي



تقرير مجلس الإدارة



التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال عام 2012

لم يكن الوضع الاقتصادي في دول المنطقة العربية خلال عام 2012 مختلفاً كثيراً عن ما كان عليه في العام 2011، حيث انعكست آثار التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها بعض تلك الدول على النشاط الاقتصادي الكلي، وعلى قطاعات الاستثمار والسياحة والمال بوجه خاص. يضاف إلى ذلك تأثيرات تباطؤ الاقتصاد العالمي والتداعيات السلبية لأزمة دول منطقة اليورو. وقد تضافت هذه الأسباب في إحداث حالة من الضبابية وعدم اليقين في اقتصادات دول المنطقة، نتج عنها انحسار في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في مستويات التنمية الاقتصادية في معظم دول المنطقة.

وقد تباين الأداء الاقتصادي للدول العربية تحت وطأة الضغوط العالمية والإقليمية، حيث استفادت الدول المصدرة للنفط من ارتفاع الأسعار، وتمكنت من تخفيف تداعيات التباطؤ العالمي بتسجيل ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي، مستفيدة من نجاحها في تنويع نشاطاتها الاقتصادية. في حين سجلت الدول المستوردة للنفط تباطؤاً في النمو الاقتصادي وصل إلى أدنى مستوى له. وأفضت التغيرات السياسية والاجتماعية إلى تخفيض التصنيف السيادي والائتماني لعدد من الدول، وإلى تأثر أسعار صرف عملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، وإلى تراجع احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية، وانخفاض عوائدها من القطاع السياحي، وانحسار صادراتها السلعية مع تراجع في الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة وغير المباشرة، مما أدى لانعدام ثقة المستثمرين وانكماش تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلك الدول.



بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن)

وانعكاساً للتحويلات التي سادت المنطقة العربية سجلت أسواق المال العربية خلال العام تباينات حادة في الأداء، حيث تراجعت القيم الرأسمالية لهذه الأسواق في الدول التي تأثرت بموجات من الاضطرابات، بينما سجلت أسواق المال في الدول الأكثر استقراراً ارتفاعاً في قيمها الرأسمالية.

نشاط الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2012

في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال عام 2012، وما نجم عنها من تداعيات وآثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، عملت الشركة العربية للاستثمار على تكثيف جهودها الرامية إلى تجاوز ما أفضت إليه هذه التداعيات



شركة سكر كنانة (السودان)

على نشاطها الاستثماري في مجالي الاستثمار في المشاريع وتقديم الخدمات المالية. وقد وصلت الشركة العربية للاستثمار والتنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل العربية، والشركات العربية المشتركة، ومؤسسات ضمان الاستثمار، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف بلدان المنطقة، للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة ودراستها وبلورتها من أجل تحقيق الأهداف التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، ملتزمة أقصى درجات الحيطة والحذر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفيما يلي استعراض لنشاطات الشركة ونتائجها المالية خلال عام 2012 :

أولاً : في مجال إدارة الشركة:

شهد عام 2012 موافقة الجمعية العامة للشركة العربية للاستثمار على تشكيل مجلس إدارة الشركة الجديد في دورته الثالثة عشرة، وقام المجلس من جانبه بتشكيل لجانه المتخصصة وهي لجنة الاستثمار العليا، واللجنة المصرفية، ولجنة التدقيق. وقد مارست هذه اللجان مهامها ورفعت تقاريرها للمجلس حول أداء الشركة. وعقد مجلس الإدارة خمسة اجتماعات خلال العام، اجتماعين



في المقر الرئيسي للشركة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، واجتماع في مملكة البحرين، واجتماعين في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة. كما مارس المجلس الدور الرقابي والإشرافي المناط به، واطمأن على أداء الشركة بالرغم من الظروف الصعبة التي واجهت بعض الدول العربية التي تمارس نشاطها فيها وتستضيف عدداً من مشاريع محفظة الشركة.

ثانياً : نتائج الشركة المالية للعام 2012 :

بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام 2012 مبلغ 83.5 مليون دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 67.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011 بارتفاع بلغت نسبته 24 %، بينما بلغ صافي أرباح الشركة للعام 2012 مبلغ 41.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 26.2 مليون دولار أمريكي لعام 2011 بارتفاع بلغت نسبته 57 %، وبلغ مجموع حقوق المساهمين 948 مليون دولار أمريكي للعام 2012، مقارنة مع 895 مليون دولار أمريكي في عام 2011 بنسبة زيادة بلغت 6 %، في حين بلغ إجمالي موجودات الشركة 2.18 بليون دولار أمريكي مقارنة مع 2.11 بليون دولار أمريكي في عام 2011 أي بزيادة بلغت نسبتها 3 %، ويوصي مجلس الإدارة للجمعية العامة بالموافقة على الاحتفاظ بأرباح عام 2012 وترحيلها إلى الأرباح المستقبلية، من أجل دعم احتياطات الشركة وتقوية مركزها المالي.

ثالثاً : نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع :

يعتبر الاستثمار في مجال المشاريع المرتكز الرئيسي للشركة لتحقيق الأهداف التي تضمنها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي. وتحرص الشركة، من خلال مساهمتها في هذا المجال، على تحفيز رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشاريع التي تساهم في توطين التقنيات المتطورة في الوطن العربي وتدريب الكوادر العربية على استخدامها، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لبعض الدول العربية من أجل إقامة صناعات محلية متكاملة قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيع قيام المشاريع المشتركة التي تدعم روابط التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما تعمل الشركة على تنويع استثماراتها قطاعياً وجغرافياً لعدد من الاعتبارات أهمها تقليل المخاطر، وتحقيق عائد معقول ومستقر من الاستثمار، وتعظيم العائد على حقوق مساهمي الشركة.



الشركة السعودية العالمية للبتر وكيموايات (سبكيم) السعودية

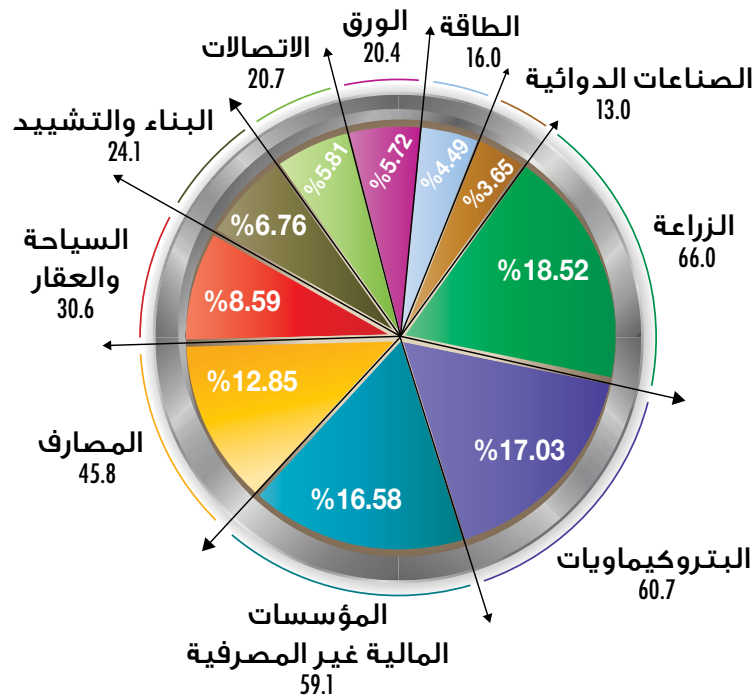
في ظل التحولات السياسية والاجتماعية غير المسبوقة التي شهدتها عدد من الدول العربية، ركزت الشركة العربية للاستثمار جُل اهتمامها خلال العام على متابعة أوضاع مشاريعها القائمة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة. وقد أفضت الجهود التي بذلتها الشركة في دراسة عدد من الفرص الاستثمارية إلى اتخاذ قرارات بالمساهمة في رأسمال بنك الاستثمار العربي الأردني فرع قطر بمبلغ 8.7 مليون دولار أمريكي تمثل 15 % من

رأسمال البنك، وزيادة حصة الشركة في رأسمال الشركة السعودية العالمية للبتر وكيموايات (سبكيم) في المملكة العربية السعودية بمبلغ 7 مليون دولار، بالإضافة إلى سداد الشركة حصتها في زيادة رأسمال شركة أسمنت بربر في جمهورية السودان البالغة 1.6 مليون دولار أمريكي. وفي إطار تدوير استثماراتها، تم بيع مساهمة الشركة العربية للاستثمار في كل من الشركة العربية الدولية للإيجار المالي في الجمهورية التونسية، وشركة الأحساء للخدمات الطبية في المملكة العربية السعودية، مما نتج عنه تحقيق أرباح رأسمالية بلغت 3.24 مليون دولار أمريكي. وقد اشتملت محفظة المشاريع في نهاية عام 2012 على 34 مشروعاً، توطنت جغرافياً في 13 دولة عربية، وتوزعت قطاعياً على 10 قطاعات في مجالات الزراعة، والبتر وكيموايات، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف، والسياحة والعقار، والبناء والتشييد، والاتصالات، وإنتاج الورق، والطاقة، والصناعات الدوائية. وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في هذه القطاعات في نهاية العام 7.8 بليون دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميتها بمبلغ 12.2 بليون دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة العربية للاستثمار في هذه المشاريع 356.4 مليون دولار أمريكي، تمثل 51 % من رأسمال الشركة المدفوع. وتضطلع المشاريع التي تساهم فيها الشركة بدور هام في دعم التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي تحتضنها، حيث تساهم في توفير فرص العمل، وتوطين التقنية المتطورة، واستغلال الموارد الطبيعية المحلية وزيادة قيمتها المضافة، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها تلك الموارد.

وفيما يلي عرض لمكونات محفظة المشاريع التي تساهم فيها الشركة حسب القطاعات كما في 2012/12/31:

القطاع	التكلفة التاريخية (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة إلى مجموع المحفظة
- الزراعة	66.00	18.52%
- البتروكيماويات	60.70	17.03%
- المؤسسات المالية غير المصرفية	59.10	16.58%
- المصارف	45.80	12.85%
- السياحة والعقار	30.60	8.59%
- البناء والتشييد	24.10	6.76%
- الاتصالات	20.70	5.81%
- الورق	20.40	5.72%
- الطاقة	16.00	4.49%
- الصناعات الدوائية	13.00	3.65%
إجمالي المحفظة	356.40	100.00%

التوزيع القطاعي لمحفظة المشاريع بالتكلفة التاريخية
كما في 2012/12/31 (مليون دولار أمريكي)



مساهمات الشركة في المشاريع (كما في 2012/12/31)

م	المشروع	الدولة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة
قطاع الزراعة				
1	شركة سكر كنانة	جمهورية السودان	62.40	6.99 %
2	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	شركة عربية مشتركة	3.60	1.67 %
	المجموع		66.00	18.52 %
قطاع البتروكيماويات				
3	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)	المملكة العربية السعودية	25.00	2.30 %
4	الشركة العربية لكيمياويات المنظفات	جمهورية العراق	7.00	6.00 %
5	الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين	جمهورية مصر العربية	28.70	10.00 %
	المجموع		60.70	17.03 %
قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية				
6	شركة تاجير للتمويل	سلطنة عُمان	7.90	18.79 %
7	الشركة المغربية للإيجار	المملكة المغربية	4.70	5.74 %
8	شركة أليانز للتأمين	جمهورية مصر العربية	0.90	10.00 %
9	برنامج تمويل التجارة العربية	برنامج عربي مشترك	2.00	0.44 %
10	الشركة العربية للإيجار المالي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	10.70	25.00 %
11	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية	16.00	15.00 %
12	الشركة الدولية للتأجير التمويلي (أنكوليس)	جمهورية مصر العربية	7.90	10.00 %
13	الشركة العربية للإجارة المحدودة	جمهورية السودان	9.0	30.00 %
	المجموع		59.10	16.58 %
قطاع المصارف				
14	الشركة التونسية للبنك	الجمهورية التونسية	1.90	0.43 %
15	بنك الاستثمار العربي الأردني	المملكة الأردنية الهاشمية	11.90	10.25 %
16	المؤسسة العربية المصرفية	مملكة البحرين	15.70	0.42 %
17	بنك الاستثمار المالي	جمهورية السودان	4.40	20.80 %
18	بنك المؤسسة العربية المصرفية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	3.20	4.1 %
19	بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر	دولة قطر	8.70	15.00 %
	المجموع		45.80	12.85 %

م	المشروع	الدولة	مساهمة الشركة (مليون دولار أمريكي)	نسبة المساهمة
قطاع السياحة والعقار				
20	الشركة العربية الدولية للفنادق المساهمة العامة المحدودة	المملكة الأردنية الهاشمية	7.80	8.36 %
21	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	الجمهورية العربية السورية	2.30	20.45 %
22	الشركة السعودية للخدمات الفندقية	المملكة العربية السعودية	5.80	20.00 %
23	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	جمهورية مصر العربية	12.70	13.62 %
24	شركة رياض السوالم	المملكة المغربية	2.00	33.00 %
	المجموع		30.60	8.59 %
قطاع البناء والتشييد				
25	الشركة العربية للتعبئة	شركة عربية مشتركة	2.20	1.10 %
26	الشركة العربية للصلب المخصص	جمهورية مصر العربية	5.00	5.49 %
27	شركة أسمنت بربر	جمهورية السودان	16.90	16.40 %
	المجموع		24.10	6.76 %
قطاع الاتصالات				
28	مجموعة سوادتل للاتصالات المحدودة	جمهورية السودان	20.70	2.18 %
	المجموع		20.70	5.81 %
قطاع الورق				
29	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	المملكة الأردنية الهاشمية	2.90	26.67 %
30	شركة سليبوز المغرب	المملكة المغربية	17.50	27.31 %
	المجموع		20.40	5.72 %
قطاع الطاقة				
31	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	المملكة العربية السعودية	16.00	9.98 %
	المجموع		16.00	4.49 %
قطاع الصناعات الدوائية				
32	شركة مصنع المحاليل الطبية	المملكة العربية السعودية	5.10	19.01 %
33	الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	جمهورية العراق	6.90	12.40 %
34	الشركة العربية للصناعات الصيدلانية	الجمهورية التونسية	1.00	4.02 %
	المجموع		13.00	3.65 %
	إجمالي محفظة المشاريع		356.40	100.00 %

■ مشاريع مدرجة في أسواق المال المحلية.

التوزيع الجغرافي لمساهمات الشركة في المشاريع

كما في 2012/12/31



رابعاً : نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:

تمارس الشركة العربية للاستثمار نشاطها المصرفي الاستثماري من خلال فرعها في مملكة البحرين الذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويقدم الفرع مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة، تهدف إلى استقطاب وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها لدفع جهود التنمية الاقتصادية العربية. ويشكل هذا النشاط مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرة الشركة على الاستثمار في مجال المشاريع، بما يفعل دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع للمتعاملين معه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة ومتميزة، كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من الدول.



على الرغم من الأوضاع الصعبة التي عانت منها الأسواق المالية العالمية والإقليمية خلال العام، بسبب الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية المتمثلة في عدم استقرار البيئة الائتمانية، وتوقف عمليات الودائع المتوسطة الأجل بين البنوك، علاوة على حالة الضبابية التي نتجت عن الاضطرابات السياسية في بعض دول المنطقة العربية وانخفاض التصنيفات الائتمانية لعدد من الدول

العربية، فقد استطاع الفرع تحقيق نتائج جيدة نتيجة التعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول، وتعبئة الموارد، وإدارة السيولة بما يتناسب مع متطلبات تلك المرحلة الدقيقة، مع العمل على مواصلة أنشطة الفرع المصرفية والاستثمارية. كما لعب الفرع دوراً مهماً في تمويل عمليات التمويل التجاري في عدد من الدول العربية، دعماً لنشاط مؤسسات القطاع الخاص ومشروعات التنمية في هذه الدول.

1/4 نتائج النشاط المصرفي في نهاية عام 2012:

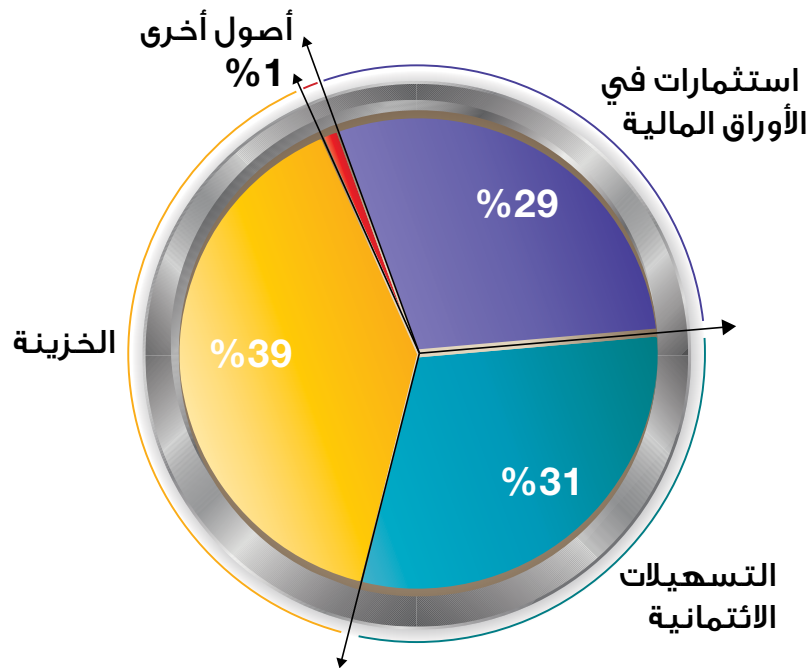
بلغ مجموع الأصول المصرفية في نهاية عام 2012 مبلغ 1,852 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,776 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، بزيادة بلغت نسبتها 4.3%. واستطاعت الشركة تحقيق هذا النمو في أصولها المصرفية بالرغم من تراجع أداء اقتصادات المنطقة، واستمرار إفرازات الأزمة المالية العالمية وتداعيات أزمة القروض الأوروبية والمتغيرات السياسية في بعض دول المنطقة العربية.

ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية عام 2012:

مكونات الأصول المصرفية كما في 2012/12/31

النسبة	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
%29	539	استثمارات في الأوراق المالية
%31	574	التسهيلات الائتمانية
% 39	724	الخزينة
%1	15	أصول أخرى
%100	1,852	المجموع

ويوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية ونسبها في نهاية عام 2012:



2/4 أداء النشاطات المصرفية:

أ- الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

عملت إدارة الخزينة خلال عام 2012 على استقطاب المزيد من الموارد المالية وبناء محفظة استثمارية تحقق عائداً جيداً، مع المحافظة على تحقيق توازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر، في ظل شح السيولة وانخفاض أسعار الفائدة. وقد بلغ حجم الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية 1,207 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012، مقابل 1,185 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، أي بزيادة بلغت نسبتها 2 %، بينما بلغت ودائع الشركة والنقدية مع البنوك والمؤسسات المالية 724 مليون دولار أمريكي، مقابل 638 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، بزيادة بلغت نسبتها 13 %. أما إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغ 539 مليون دولار أمريكي في نهاية العام، مقابل 471 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها 15 %. وقد حرصت إدارة الشركة خلال العام على الاحتفاظ بقدر آمن من السيولة للتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.

ب- التسهيلات الائتمانية:

تقوم إدارة الائتمان في الشركة بتقديم خدماتها في مجال التسهيلات الائتمانية للمستثمرين. وتشمل هذه الخدمات، منح القروض والتسهيلات الائتمانية بشقيها التقليدي والإسلامي لعملاء الشركة مباشرة، أو بالمشاركة مع المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل التجاري بين الدول العربية، وبين الدول العربية وشركائها التجاريين من



الدول الأخرى عن طريق فتح وتعزيز وتمويل خطابات الاعتماد المستندية، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل عمليات الإنتاج بهدف التصدير. وفي نهاية العام بلغ رصيد المحفظة الائتمانية (بعد خصم المخصصات) 574 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 644 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، أي بانخفاض بلغت نسبته 11 %.

خامساً: الخدمات المساندة:

واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال عام 2012 اهتمامها بتحديث وتطوير الخدمات المساندة في مجالي نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي:

1/5 تطوير نظم تقنية المعلومات:

عملت الشركة خلال العام على الاستمرار في تطوير نظم تقنية المعلومات لديها لتحديث كامل البنية الأساسية، واستخدام نظام البيئة الافتراضية والتخزين المركزي، مما ساهم في زيادة استيعاب تشغيل التطبيقات والبرامج الحالية والمستقبلية، وتسريع معالجة بيانات المعاملات اليومية. كما استكملت الشركة خلال العام المرحلة الثانية من خطة التطوير



التي تشمل تطبيق البرامج الخاصة بإدارة المخاطر، وتمويل التجارة الخارجية ونظم التشغيل الافتراضي. وتم تعزيز عمليات الربط المباشر بين الأنظمة الرئيسية في فرع البحرين والأنظمة البديلة في المقر الرئيسي في مدينة الرياض ضماناً لاستمرارية العمل، ومواجهة الأزمات الطارئة، والحفاظ على أمن المعلومات،

وتحقيق التكامل بين المركز الرئيسي وفرع البحرين دون انقطاع. وقد انعكس هذا التطوير على أداء مجموع نظم المعلومات والتطبيقات المستخدمة في إدارة الموارد البشرية، وإدارة المشاريع، وإصدار الموازنات التقديرية، وحفظ واسترجاع التقارير والوثائق، وفي توفير معلومات عالية الدقة في الوقت المناسب مما يساهم في اتخاذ القرار السليم. ومن أجل تطبيق مختلف مراحل التطوير، اهتمت الشركة بتوفير التدريب اللازم للمختصين في إدارة نظم تقنية المعلومات بما يتيح لهم التعامل مع كافة البرامج والأجهزة المستخدمة.

2/5 تطوير الموارد البشرية:

تقديرًا لأهمية مواردها البشرية، واصلت الشركة خلال عام 2012 اهتمامها بتطوير وتدريب موظفيها في كل من المركز الرئيسي في الرياض وفرع الشركة في مملكة البحرين، حيث شارك عدد من الموظفين خلال العام في دورات تدريبية في مجالات أدوات الأسواق المالية، والتحليل المالي، وإدارة المخاطر، ونظم وأمن المعلومات، وتطبيقات التشغيل الافتراضي في مجال الحاسب الآلي. وفي ذات الإطار شاركت الشركة خلال العام في عدد من الفعاليات الاقتصادية العربية للتواصل مع قطاع المال والأعمال في دول المنطقة العربية. ومن أهم هذه الفعاليات، الاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق النقد العربي والمؤسسات العربية المشتركة في مراكش، والاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية في الخرطوم، ومؤتمر

دويتشه بنك للمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أبو ظبي، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأوسط في دبي، ومؤتمر الصناعيين الخليجين الثالث عشر في الرياض، والملتقى السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الرياض، وملتقى التأجير التمويلي في الرياض، ومنتدى الشرق الأوسط للأنظمة المالية والبنكية في دبي.

سادساً: العمل المؤسسي:

ظلت الشركة العربية للاستثمار منذ تأسيسها تولي اهتماماً كبيراً لتعزيز العمل المؤسسي وذلك انطلاقاً من الأهداف التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، مسترشدةً بمبادئ حوكمة الشركات، وبقرارات مجلس الإدارة، وبتوجيهات الجهات الرقابية والتنظيمية، وذلك انطلاقاً من المرتكزات التالية:

1/6 الإدارة الرشيدة:

إيماناً منها بضرورة تعزيز المصداقية، وتأکید الشفافية، والمحافظة على قنوات واضحة وفعالة للإفصاح، تقوم الشركة بممارسة العمل المؤسسي عبر المحاور التالية:

- تأكيد الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في رسم السياسات، واعتماد الآليات والضوابط الكفيلة بتنفيذها من قبل إدارة الشركة، والاستعانة بلجان منبثقة عن المجلس لمساعدته على القيام بمسؤولياته.
- اختيار مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق العالمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة والمصداقية لمراجعة قوائم الشركة المالية.
- التأكد من سلامة أنظمة الضبط والتدقيق الداخلي في الشركة.
- تشكيل عدد من اللجان الداخلية المتخصصة ذات الصلاحيات المتفاوتة، تسهيلاً لأعمال الشركة، وتنظيماً لمهام الإدارات المختلفة، وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية.
- الالتزام بالعمل وفقاً للوائح التي تنظم أعمال الشركة. وتتمثل هذه اللوائح في لائحة مجلس الإدارة، ولائحة المشاريع، ولائحة النشاط المصرفي، واللائحة المالية، ولائحة التدقيق، ولائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحة المشتريات، ولائحة نظام الموظفين.
- نشر الثقافة المؤسسية المستندة إلى خبرات الشركة المتراكمة لتطوير وتأطير العمل المؤسسي في إدارات المشاريع التي تساهم فيها. ويشمل ذلك تأسيس الشركات الاستثمارية، والمشاركة في صياغة عقود التأسيس واللوائح المنظمة للعمل، وتعزيز أنظمة الضبط الداخلي، والفصل بين الأدوار التنفيذية والإشرافية، للمساعدة في وضع المشاريع على المسار الصحيح.

2/6 إدارة المخاطر:

تستند إدارة المخاطر في الشركة إلى ثلاثة مرتكزات أساسية تساهم مجتمعة في إدارة المخاطر في الشركة بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة، وتتمثل في اللجان الداخلية، وإدارة المخاطر، ووحدة التدقيق الداخلي، وذلك بإشراف مباشر من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتعمل الشركة على مواكبة التطوير في إدارة المخاطر وترسيخ العمل بأفضل الممارسات في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، تقدم الشركة تقارير دورية عن نشاطها في مجال تقديم الخدمات المالية لكل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف البحرين المركزي. وتعمل الشركة على تطبيق متطلبات بازل، من خلال تطوير أسلوب موحد لإدارة مخاطر الائتمان، وتطوير أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، وكذلك أسلوب موحد لقياس مخاطر السوق، واعتماد خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويشمل التقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة وسعر الفائدة، ومخاطر تمرکز القروض ومخاطر التمويل.

وتنتهج الشركة العربية للاستثمار سياسة متحفظة تراعي تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر، وإعمال مبدأ الشفافية والإفصاح في كل حساباتها وتقاريرها، مستعينة في ذلك بحزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية، بانتهاج الأسلوب الجماعي لإصدار القرارات الاستثمارية والائتمانية وفقاً لتراتبية هيكل الصلاحيات، في إطار منظومة محكمة من اللوائح وإجراءات العمل التي توفر أساساً متيناً للرقابة الداخلية في الشركة.

وختاماً، يسر مجلس الإدارة وهو يقدم هذا التقرير، أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير لحكومات الدول المساهمة في الشركة على مساندتها ودعمها المتواصل للشركة، ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتهما المختلفة. ويتقدم المجلس بالشكر لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها، كما يعرب عن شكره وتقديره لجميع العاملين في الشركة على الجهود الجماعية والفردية التي بذلوا من مختلف مواقعهم، ويقدر مساهمتهم في النتائج التي تحققت خلال عام 2012.

والله ولي التوفيق ”

2012
التقرير السنوي



القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012
وتقرير مراقبي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات إلى السادة المساهمين في الشركة العربية للاستثمار ش. م. ع. (شركة مساهمة عربية)

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العربية للاستثمار ش. م. ع. (الشركة)، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً بأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية للمنشأة وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقوم العرض العام للقوائم المالية.

نعتمد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.

عن إرنست ويونغ

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٦٦)



الرياض : ١١ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ
(٢٢ مارس ٢٠١٣)

قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012 (خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011	2012	إيضاح	
			الموجودات
640,304	724,203	5	نقد وودائع لدى البنوك
			إستثمارات:
479,966	548,371	6	أوراق مالية
299,855	297,651	7	مساهمات
643,964	574,712	8	قروض وسلف
14,385	14,096	9	ممتلكات ومعدات
5,439	5,329	9	استثمارات عقارية
26,724	17,822	10	موجودات أخرى
<u>2,110,637</u>	<u>2,182,184</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
1,184,544	1,206,621	11	ودائع
2,029	1,207	12	أدوات مالية مشتقة
28,744	25,937	13	مطلوبات أخرى
<u>1,215,317</u>	<u>1,233,765</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
700,000	700,000	14	رأس المال
83,594	87,703	15	احتياطي نظامي
53,867	90,396		أرباح مبقاة
57,859	70,320	17	احتياطي القيمة العادلة
<u>895,320</u>	<u>948,419</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>2,110,637</u>	<u>2,182,184</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

رئيس مجلس الإدارة



المهندس/ يوسف إبراهيم البسام

الرئيس التنفيذي



إبراهيم حمود المزيد

مدير إدارة الشؤون المالية



سامي يوسف محمد

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011	2012	إيضاح	
			الإيرادات
47,084	49,469		دخل فوائد
(9,411)	(9,453)		مصاريف فوائد
37,673	40,016		صافي دخل الفوائد
-	3,244		ربح بيع مساهمات
11,630	15,193		توزيعات أرباح
2,226	1,584		صافي أرباح الأدوات المالية المشتقة
6,233	8,492	18	صافي الأتعاب والعمولات
4,183	7,931	19	صافي أرباح الاستثمارات
(29)	(1,017)		صافي خسائر تحويل العملات الأجنبية
4,107	4,336		دخل إيجار
1,456	3,710		إيرادات أخرى
67,479	83,489		إجمالي الدخل التشغيلي
			المصاريف
(20,159)	(18,939)	20	عمومية وإدارية
(21,104)	(23,462)	21	مخصصات
(41,263)	(42,401)		إجمالي المصاريف التشغيلية
26,216	41,088		ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011	2012	إيضاح	
26,216	41,088		ربح السنة
(14,959)	12,461	17	الإيرادات الشاملة الأخرى: صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة
11,257	53,549		إجمالي الدخل الشامل

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مقترح توزيعها	أرباح مبقاه	احتياطي نظامي	رأس المال	إيضاح
919,568	72,818	35,000	30,778	80,972	700,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2010
26,216	-	-	26,216	-	-	صافي ربح عام 2011
(14,959)	(14,959)	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
11,257	(14,959)	-	26,216	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	(2,622)	2,622	-	15 محول إلى الاحتياطي النظامي
(35,000)	-	(35,000)	-	-	-	16 توزيعات أرباح مدفوعة
(505)	-	-	(505)	-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
895,320	57,859	-	53,867	83,594	700,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
41,088	-	-	41,088	-	-	صافي ربح عام 2012
12,461	12,461	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
53,549	12,461	-	41,088	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	(4,109)	4,109	-	15 محول إلى الاحتياطي النظامي
(450)	-	-	(450)	-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
948,419	70,320	-	90,396	87,703	700,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011	2012	إيضاح
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
26,216	41,088	ربح السنة
-	(3,869)	التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من (المستخدم في) النشاطات التشغيلية:
701	563	21 ربح بيع مساهمات وأسهم
15,403	16,899	21 الانخفاض في قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع
5,000	6,000	21 الانخفاض في السلف والقروض
(2,700)	(5,986)	الانخفاض في المساهمات
(978)	(1,923)	مكاسب بيع استثمارات
1,099	1,224	9 إطفاء الخصم
(48)	-	9 استهلاك
		مكاسب بيع ممتلكات ومعدات
44,693	53,996	
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
(91)	(11,168)	موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل
(108,002)	52,353	قروض وسلف، صافي
(4,052)	8,902	موجودات أخرى
(84,943)	22,077	ودائع
(2,562)	(822)	أدوات مالية مشتقة
2,443	(2,807)	مطلوبات أخرى
(152,514)	122,531	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) النشاطات التشغيلية
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		
(91,950)	(28,538)	صافي المتحصلات (الإضافات) من بيع وشراء السندات الاستثمارية
(2,220)	(22,477)	شراء مساهمات
-	13,658	متحصلات من بيع مساهمات
(1,147)	(825)	9 إضافات للممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية
48	-	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(95,269)	(38,182)	صافي النقد (المستخدم في) النشاطات الاستثمارية

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 - تابع
(خافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011	2012	إيضاح
(505)	(450)	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
(35,000)	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
		توزيعات أرباح مدفوعة
(35,505)	(450)	صافي النقد المستخدم في النشاطات التمويلية
(283,288)	83,899	الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
923,592	640,304	5 النقد وما في حكمه في بداية السنة
640,304	724,203	5 النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		معلومات إضافية غير نقدية:
(14,959)	12,461	17 صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
41,928	57,844	دخل فوائد مستلم
(11,964)	(13,460)	مصاريف فوائد مدفوعة
12,854	16,296	توزيعات أرباح مستلمة

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية 31 ديسمبر 2012 (كافة المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية)

1 - النشاطات

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. (الشركة)، شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب : 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة (الفرع) بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تعمل الشركة في مجال التمويل التجاري، الإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية.

تعفى المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها وإحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب والرسوم حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

2 - 1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والأدوات المالية المشتقة حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. تم إظهار القوائم المالية بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يرد خلاف ذلك.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات في الإيضاح رقم (4).

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعه من قبل الشركة

2-2_1 تحويل العملات الأجنبية

أ - العملة الوظيفية و عملة عرض القوائم المالية

يتم قياس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية). وتم إظهار القوائم المالية بالدولار الأمريكي بصفته العملة الوظيفية والعملية التي يتم بها عرض القوائم المالية. تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بالدولار الأمريكي، ما لم يرد خلاف ذلك.

ب- العمليات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن سداد هذه المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

تقيد الفروقات الناتجة عن تحويلات البنود غير النقدية مثل السندات المقنتاة لأغراض المتاجرة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية من الاستثمارات في أسهم الشركات والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

ج - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج إلتزام الطرف النظير في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كعمولة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2-2_2_2 الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وقروض و ذمم مدينة، وإستثمارات مقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف إستثماراتها عند الإثبات الأولي لها.

يتم إثبات كافة عمليات شراء وبيع الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

أ - الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقنتاة لأغراض المتاجرة والموجودات المالية عند الإثبات الأولي لها كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

- الموجودات المالية المقنتاه لأغراض المتاجرة

تصنّف الأدوات المالية كأدوات مقنتاة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية المدارة كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للمنشأة خلال فترة قصيرة. كذلك يتم تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقنتاة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعاله.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات المتعلقة بها في قائمة الدخل مباشرة. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل إيرادات ومصارييف الفوائد وتوزيعات الأرباح ومصارييف الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

- الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:

تصنف الموجودات والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة من قبل الإدارة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة بتخصيص الأداة المالية بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير المذكورة أدناه وبأن التخصيص يتم على أساس كل أداة على حده:

- يؤدي التخصيص إلى حذف أو التخفيض، بصورة جوهرية، من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.

- تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو كلاهما معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.

- تشتمل الأدوات المالية على مشتقات مدرجة ضمن أدوات مالية يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.

- تقيد الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة. تقيد التغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ب - القروض والذمم المدينة

القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كـ «موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» و (ب) تلك المصنفة كأدوات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم، في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي لمنح أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج - الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وفي حال قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات، فإنه سيتم إعادة تصنيف كافة الموجودات ضمن هذا البند إلى موجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات العرضية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

د - الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها حسب الحاجة للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنفة كقرض أو ذمم مدينة أو استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ النقدي زائداً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة حيث يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا أي خسارة ناتجة عن انخفاض في قيمة الأصل لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل المالي. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، التي تم تحديدها بأنها منخفضة القيمة، يتم إثبات الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل - في قائمة الدخل. إلا أن أية فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأية أرباح أو خسائر ناتجة عن فروقات العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المتاحة للبيع يتم قيدها مباشرة في قائمة الدخل.

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في مساهمات تزيد حصة الشركة فيها عن 20% من حقوق الملكية في الشركة المستثمر فيها ولا تمارس الشركة تأثير هام على عملياتها أو قراراتها المالية، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة لها من خلال مقارنتها مع القيمة السوقية لاستثمارات مشابهة أو عن طريق التدفقات النقدية المتوقعة أو من خلال تحديد قيمة صافي الموجودات المالية.

هـ - تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في سوق نشط باستخدام أسعار العرض الحالية. وفي حال عدم توفر سوق نشط، تقوم الشركة بالنسبة للاستثمارات في صناديق الاستثمار باستخدام آخر تقييم لصافي الموجودات تم الحصول عليه من مدير الصندوق وباستخدام أساليب تقييم أخرى تتضمن استخدام أحدث معاملات تمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، وطريقة تسعير الخيارات، وطرق تقييم أخرى يتم استخدامها من قبل المتعاملين في السوق.

2-2-3-2-3-3 المطوبات المالية

تقيد المطوبات المالية الخاصة بالشركة بالتكلفة المطفأة. يتم التوقف عن إثبات المطوبات المالية عند استفادها.

أ - المطوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطوبات المالية الأخرى المصنفة عند الإثبات الأولي كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.

- تصنف المطوبات المالية كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو حدوثها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة الأجل أو عندما تكون جزءاً من مجموعة من الأدوات المالية كمحفظة واحدة بغرض تحقيق الربح للشركة خلال فترة قصيرة الأجل.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تمة

• كذلك تصنف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعّالة. تقيّد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

ب- المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

تصنّف ضمن هذا البند المطلوبات المالية غير المصنّفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتقاس بالتكلفة المطفأة. تشمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

4_2_2 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدير الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى الشركة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

5_2_2 التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

أ - الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية.
- تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية «نقل الحقوق» وعند قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل.
- عدم قيام الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر المصاحبة لملكية الأصل ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية، ولم تقم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر مشاركة الشركة المستمر في ذلك الأصل. وفي مثل هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات الأصل كمطلوبات مصاحبة له. يتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أقيمت عليها الشركة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

ب - المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات المطلوبات الجديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمبلغ المدفوع في الأرباح أو الخسائر.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2_6 الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المكتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلومبيرغ.

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يسجل بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات في قائمة الدخل.

2-2_7 دخل ومصاريف الفوائد

يتم إثبات دخل ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، عدا تلك المصنفة كـ «استثمارات مكتناة لأغراض المتاجرة» أو «استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» ضمن «دخل الفوائد» أو «مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

بموجب طريقة العائد الفعلي، يتم احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروف الفوائد على مدى المدة الزمنية الخاصة بها. يمثل معدل العائد الفعلي سعر الفائدة الفعلي المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة أو المستلمة على مدى الفترة الزمنية للأداة المالية (أو فترة أقصر، حسبما هو ملائم) لضافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الواردة في العقد الخاص بالأداة المالية (على سبيل المثال الدفعات المقدمة، والخيارات الخ)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. يشتمل احتساب معدل الفائدة الفعلي على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي ومن تكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض القيمة الدفترية لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المماثلة بسبب خسارة الانخفاض في القيمة العادلة، فإن دخل الفوائد يتم قيده باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية والذي تم استخدامه عند قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

2-2_8 دخل العمولات والأتعاب

يتم إثبات دخل العمولات والأتعاب على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي سيتم سحبها لاحقاً فيتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة عند استكمال القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس الفوائد الفعلية مثل المشاركين الآخرين.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2-9 توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية الشركة لاستلامها، أو عند الإعلان عنها من قبل الشركة.

2-2-10 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

أ - الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن لهذا الحدث (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

يتم تحديد الفترة المقدرّة بين الخسارة الفعلية وما يماثلها من قبل إدارة كل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنى عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترة أطول من ذلك.

تقوم الشركة، في البداية، بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض بشكل فردي للموجودات المالية والتي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. وفي حالة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في الموجودات المالية المقيمة بشكل فردي، سواء كانت هامة أو غير هامة، تقوم الشركة بإدراج الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييم انخفاضها بشكل فردي والتي يقيد خسائر انخفاضها أو يتم الاستمرار فيه بشكل فردي ضمن التقييم الجماعي للموجودات المالية.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بعد) مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم قيد مبلغ الخسارة في قائمة الدخل.

إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل فائدة متغيرة، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة سيكون معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض على أساس القيمة العادلة للأداة حسب الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادرة الضمان، مخصوماً منها تكلفة الحصول على الضمان وبيع الضمان سواء كانت مصادرة الضمان محتملة أم لا.

لأغراض تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات الخصائص المماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2_2_10 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية- تتمة

أ - الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة - تتمة

يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقييم انخفاضها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، وخبرة الشركة حول الخسارة التاريخية للموجودات المرتبطة بمخاطر إنتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تعدل خبرة الخسارة التاريخية على أساس المعلومات التي يمكن ملاحظتها لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي حدثت بها خبرة الخسارة التاريخية؛ ولإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا توجد حالياً.

يتم شطب القرض عند عدم إمكانية تحصيله مقابل مخصص انخفاض القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها مع إمكانية تحديد مقدار الخسارة.

ب - الموجودات المصنفة كممتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة الاستثمارات المصنفة كموجودات متاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرية أو المستمر في القيمة العادلة للأصل والذي يقل عن تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في الأصل. وفي هذه الحالة، تدرج الخسائر التراكمية - التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض استثمارات المساهمات التي تم إدراجها في قائمة الدخل سابقاً من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لسندات الدين المصنفة كموجودات متاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة تتعلق بشكل موضوعي بحدث بعد قيد خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإن خسارة الانخفاض يمكن عكسها من خلال قائمة الدخل.

ج - القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها

إن القروض التي تخضع لتقييم الانخفاض بشكل جماعي أو اعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة وتعامل كقروض جديدة.

2_2_11 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف التي ترتبط بشكل مباشر بشراء تلك الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. ويتم قيد جميع مصاريف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف تشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي، ويجري احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر لها وكما يلي:

- المباني وتحسيناتها من 5 سنوات إلى 50 سنة
- الأثاث والمعدات من 3 سنوات إلى 5 سنوات

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

11_2_2 الممتلكات والمعدات - تنمة

يتم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسب ما هو ملائم، ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف بأن القيمة الدفترية لا يمكن استردادها. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى المبلغ الممكن استرداده إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكثر من المبلغ المتوقع استرداده. يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة على الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتفيد في قائمة الدخل.

12_2_2 الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقنتاة بغرض تحقيق عائد إيجاري لفترة طويلة الأجل أو بغرض إنماء رأس المال أو كلاهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كإستثمارات عقارية. إن الإستثمارات العقارية تتكون بشكل رئيسي من أراضي، مباني (ومعدات وتركيبات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية أية مصاريف متعلقة بشراء الموجودات. إن أية تكاليف لاحقة تقيد كجزء من القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، حسب ما هو ملائم، فقط عندما يكون هناك احتمال وجود منافع اقتصادية مستقبلية للشركة تتعلق بالأصل وإمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به. يتم عكس القيمة الدفترية للجزء المستبدل. تقيد جميع المصروفات الخاصة بالصيانة والإصلاح ضمن قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تتكبد فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الإستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت بتوزيع القيم المتبقية على العمر الإنتاجي المقدر له كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيم الدفترية، وإدراجها في قائمة الدخل.

13_2_2 النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك وودائع لأجل تستحق خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران.

14_2_2 المخصصات

يتم قيد مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

15_2_2 مزايا الموظفين

أ - التعويضات

يتم إثبات مزايا ومستحقات الموظفين والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمزايا قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2-2_15 مزايا الموظفين - تنمة

ب - صندوق الادخار

تحمل مساهمات الشركة في صندوق الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية و متوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي مزايا مستقبلية.

ج - مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم اكتواري لالتزامات الشركة طبقاً لنظام الموظفين في الشركة والمتطلبات النظامية المحلية لفروع ومكاتب الشركة في الخارج.

2-2_16 محاسبة عقود الإيجارات

أ - الشركة كمستأجر

تعتبر جميع العقود التي تبرمها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. عند إنهاء أي عقد تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

ب- الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود إيجار تمويلي، فإنه يتم قيد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجارات كذمم مدينة ويتم تصنيفها تحت بند «قروض وسلف». كما يتم قيد الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الحالية للذمم المدينة كـ «عائد غير مكتسب»، ويتم قيد دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت. إن الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم قيد دخل الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2-3 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتمشى السياسات المحاسبية المتبعة مع تلك المستخدمة في السنة الماضية، باستثناء اتباع التعديلات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والتي يسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2012:

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات الإفصاح المتعلقة بالتوقف عن الإثبات المعزز

يتطلب التعديل تقديم إفصاحات إضافية بشأن الموجودات المالية المحولة والتي لم يتم التوقف عن إثباتها وذلك لتمكين مستخدمي القوائم المالية للشركة من فهم العلاقة مع تلك الموجودات التي لم يتم التوقف عن إثباتها والمطلوبات المتعلقة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل الإفصاح عن الارتباط المستمر للمنشأة بالموجودات التي تم التوقف عن إثباتها وذلك لتمكين المستخدمين من تقويم طبيعة هذا الارتباط والمخاطر المصاحبة له. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2011. لا يوجد لدى الشركة موجودات بهذه الخصائص، وبالتالي لا أثر لهذا التعديل على طريقة عرض القوائم المالية.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

تعتبر التفسيرات التالية للمعايير المنشورة إلزامية للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2012، ولكنها لا تتعلق بعمليات الشركة:

- معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضرائب الدخل (المعدل) - الضرائب المؤجلة - استرداد الموجودات المعنية (يسري مفعوله على السنوات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2012)،
- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1): اتباع المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية لأول مرة (المعدل) التضخم الحاد والتخلص من الموجودات الثابتة لمتبعي المعيار لأول مره (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011).

4-2 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة. تعتزم الشركة إتباع هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عند سريانها.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض بنود الدخل الشامل الآخر - تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يعتبر التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) طريقة تجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الآخر. سيتم عرض البنود - التي يعاد تصنيفها (تدويرها) في أي وقت في المستقبل إلى الربح أو الخسائر - (مثل المكاسب والخسائر الإكتوارية على برامج المزايا المحددة وإعادة تقويم الأراضي والمباني) بصورة مستقلة عن البنود التي لن يعاد تصنيفها على الإطلاق (مثل صافي مكاسب تغطية مخاطر صافي الاستثمارات، وفروقات التحويل المتعلقة بالعمليات الخارجية، وصافي الحركة في تغطية مخاطر التدفقات النقدية، وصافي خسائر أو مكاسب الموجودات المالية المتاحة للبيع). يؤثر التعديل على طريقة العرض فقط، وليس له أي أثر على المركز المالي للشركة وأدائها. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - مزايا الموظفين المعدل

لقد صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19). وقد تراوحت هذه التعديلات من تغييرات أساسية مثل استبعاد الإجراءات المرحلية والعوائد المتوقعة على موجودات البرامج إلى توضيحات بسيطة وإعادة صياغ بعض الفقرات. سيؤثر المعيار المعدل على صافي مصاريف المزايا لأنه سيتم إثبات العائد المتوقع على موجودات البرامج باستخدام نفس معدل الفائدة المطبق لغرض خصم الالتزامات المتعلقة بالمزايا. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (المعدل لعام 2011):

نتيجة للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (11) الجديد - الترتيبات المشتركة، والمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، أعيد تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - الاستثمارات في الشركات الزميلة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، ويوضح كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في المشاريع المشتركة إضافة إلى الشركات الزميلة. يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة**4-2 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد - تتمة**

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية - التعديلات على معايير المحاسبة الدولي رقم (32):

توضح التعديلات المقصود بـ "حالياً هناك حق ملزم للمقاصة". كما توضح التعديلات كيفية تطبيق أسس ومعايير المقاصة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) على أنظمة السداد (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) والتي تطبق إجمالي طرق السداد غير الأنئية. يتوقع بأن لا تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي للشركة وأدائها، ويسري مفعولها على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1) - القروض الحكومية - التعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (1).

تتطلب هذه التعديلات من متبعي المعيار لأول مره تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (20) - محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، مستقبلاً على القروض الحكومية بتاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يجوز للمنشآت تطبيق متطلبات المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) أو (معيار المحاسبة الدولي رقم (39) حيثما ينطبق ذلك) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (20) على القروض الحكومية مستقبلاً وذلك إذا ما تتطلب تلك المعلومات التي تم الحصول عليها عند الإثبات الأولي لذلك القرض. يسمح إستثناء متبعي المعيار لأول مره من قياس القروض الحكومية باستخدام معدلات الفائدة التي تقل عن تلك السائدة في السوق. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. لا يوجد لهذا التعديل أثر على الشركة.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 7 - الإفصاحات : مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية - تعديلات على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7)

تتطلب هذه التعديلات من المنشأة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحقوق المترتبة على المقاصة والاتفاقيات المتعلقة بها (مثل إتفاقيات الضمان). تزود الافصاحات مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة عند تقويم أثر ترتيبات المقاصة على المركز المالي للمنشأة. إن الافصاحات الجديدة مطلوبة لكافة الأدوات المالية المثبتة التي تمت مقاصتها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) : الأدوات المالية - العرض. كما تنطبق الافصاحات على الأدوات المالية المثبتة الخاضعة لاتفاقية مقاصة رئيسية ملزمة أو إتفاقية مشابه بصرف النظر عما إذا تمت المقاصة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32). لن تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي للشركة أو أدائها ويسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

- المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية - التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) الصادر، المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وينطبق على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المحددة في معيار المحاسبة الدولية رقم (39). وقد سري مفعول المعيار، في الأصل، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، لكن التعديلات

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة**2-4 المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد - تنمة**

على المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) وتاريخ السريان الإلزامي المتعلق بالمعيار المذكور، والافصاحات الانتقالية الصادرة خلال شهر ديسمبر 2011 إنتقلت إلى تاريخ السريان الإلزامي في 1 يناير 2015. وفي المراحل اللاحقة، سيقوم المجلس بدراسة الانخفاض في القيمة ومحاسبة تغطية المخاطر. يؤثر اتباع المرحلة الأولى من المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) على تصنيف وقياس الموجودات المالية لكن لن يكون له أثر على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. ستقوم الشركة بتحديد أثر إتباع المرحلة الأولى من المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) جنباً إلى جنب مع المراحل الأخرى عند إصداره بصورة نهائية.

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) - القوائم المالية الموحدة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة

يحل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) محل الجزء المنصوص عليه في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - القوائم المالية الموحدة والمستقلة والذي يتناول محاسبة القوائم المالية الموحدة. كما يتناول القضايا التي أثارها لجنة التفسير الدائمة في رأيها رقم (12) بشأن توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

لقد حدد المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) طريقة وحيدة للسيطرة تنطبق على كافة المنشآت بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة تتطلب التغييرات التي استخدمها المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) من الإدارة ممارسة الأحكام الهامة لتحديد المنشآت التي تخضع للسيطرة وبالتالي يجب توحيدها من قبل الشركة الأم مقارنة مع المتطلبات التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (27).

يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصاص في المنشآت الأخرى

يشتمل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية على كافة الإفصاحات التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (27) بشأن القوائم المالية، وكذلك كافة الإفصاحات المدرجة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم (3) و (28). تتعلق الإفصاحات بحصاص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والمنشآت التي تمت هيكلتها. هناك أيضاً العديد من الإفصاحات الجديدة المطلوبة، والتي ليس لها أي أثر على المركز المالي للشركة وأدائها. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

• المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة

لقد حدد المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13) مصدراً وحيداً للاسترشاد بموجب المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية بشأن قياس القيمة العادلة. لم يطرأ أي تعديل على المعيار عندما يطلب من المنشأة استخدام القيمة العادلة، لكنه بدلاً من ذلك يقدم إرشادات بشأن كيفية قياس القيمة العادلة عندما تكون مطلوبة أو مسموح بها بموجب المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، تقوم الشركة حالياً بدراسة أثر هذا المعيار على المركز المالي للشركة وأدائها ولكن بناءً على التحاليل التي تم إجراؤها، يتوقع بأن لا يكون هناك أي أثر جوهري.

2 - ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

- التحسينات السنوية التي تم إجراؤها خلال شهر مايو 2012

لن يكون لهذه التعديلات أثر على الشركة، لكنها تشتمل على:

• معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية

توضح التحسينات الفرق بين بيانات المقارنة الإضافية الطوعية وبيانات المقارنة المطلوبة كحد أدنى وبشكل عام، تمثل بيانات المقارنة المطلوبة كحد أدنى الفترة السابقة.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات

توضح التحسينات بأن قطع الغيار الرئيسية ومعدات الخدمة التي لا تفي بشروط تعريف الممتلكات والمعدات - لا تعتبر بضاعة.

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

3 - إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الشركة للعديد من المخاطر المالية التي تستلزم التحليل والتقييم والقبول وإدارة بعض درجات المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن التعرض للمخاطر المالية يعتبر من أساسيات العمل في القطاع المالي ومن ثم فإن المخاطر التشغيلية هي أحد النتائج الحتمية لهذه الصناعة. إن سياسات إدارة المخاطر العامة في الشركة تهدف إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد، وبالتالي تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

إن السياسات المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالشركة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع حدود ملائمة وأنظمة لضبط ومراقبة هذه المخاطر والالتزام بحدود استخدام أنظمة معلومات يمكن الاعتماد عليها ويتم تحديثها بانتظام. تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من إتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يقوم بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الإدارات المختلفة في الشركة. يقوم مجلس الإدارة باعتماد مبادئ مكتوبة حول إدارة المخاطر العامة وكذلك سياسات مكتوبة تغطي جوانب محددة، مثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الفوائد، مخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وحدة التدقيق الداخلي تعتبر مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية بالشركة. إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية الأخرى. إن مخاطر السوق تشمل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3 - 1 مخاطر الائتمان

تعرض الشركة لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من أعمال الإقراض المرتبطة بنشاط القروض والسلف ومن الأنشطة الاستثمارية التي يترتب عليها إضافة سندات دين وسندات أخرى إلى محفظة موجودات الشركة. كما أن هناك مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية غير الممولة مثل التزامات القروض، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الخ.

لإدارة هذا النوع من المخاطر، تقوم الشركة بإتباع العديد من الإجراءات والتي تشمل الآتي:

- يقوم فريق الائتمان والتسويق بصفة مستمرة ببحث، ومراجعة، ومراقبة كافة البنود المرتبطة بالائتمان على أساس شامل.
- تتم الموافقة على منح الائتمان بناءً على توصيات مقدمة من مسؤولي ائتمان محددين تتم مراجعتها من قبل إدارة الشركة.
- لدى الشركة نظام يتم بمقتضاه التأكد من وجود الضمانات الكافية لمنح الائتمان سواءً للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية الممولة أو غير الممولة.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود تأثير مشترك على الصناعة أو منطقة جغرافية معينة. تم بيان مخاطر التركيزات الجغرافية المتعلقة بالقروض والسلف في الإيضاح رقم (7-1-3).

تقوم الشركة بالحد من مخاطر الائتمان من خلال توزيع مخاطرها، إلى الحد الممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد الأدنى المقبول.

3-1-1 قياس مخاطر الائتمان

أ - القروض والسلف

تقوم الشركة بمراجعة الملاءة الائتمانية للأطراف التي تمنح إليها القروض والسلف على مستوى فردي. كما تقوم الشركة بإجراء تقويم جماعي لمحفظة القروض بشكل سنوي.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات من درجة «عادي» إلى أقل من ذلك حسب نظام التصنيف الداخلي بالشركة المبين أدناه في حال تعرض الموقف المالي للمقترضين لأية مشاكل مالية متوقعة. وعند انتظام المقترض في السداد بالمواعيد المحددة، فإن الموجودات لا تخضع لهذا التصنيف:

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3.1_1 قياس مخاطر الائتمان - تنمة

التقييم الداخلي	وصف درجة التصنيف	درجة التصنيف
يسرى هذا التصنيف على الموجودات التي تسدد في التواريخ المتفق عليها ولكن مع وجود تحليل معد بعناية للوضع المالي للمقترض يشير إلى وجود مشاكل محتملة أو ضعف في وضعه المالي والذي قد يؤثر على مقدرته المستقبلية في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.	تحت المراقبة	أ
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر سداد أقساطها و/أو الفوائد المستحقة عليها لمدة ٩٠ يوماً أو أقل، وأن سدادها بالكامل مشكوكاً فيه وأنه يوجد إنخفاضاً ملحوظاً في قيمة الضمان.	دون المستوى	ب
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الأقساط و/أو الفوائد المستحقة لمدة ١٨٠ يوماً. تشمل هذه الموجودات على كافة مؤشرات الإنخفاض في القيمة المشمولة ضمن هذه الدرجة ب- (دون المستوى)، مع خصائص إضافية تشير على أن الضعف المالي للمقترض يجعل التحصيل أو التصفية بالكامل في ظل الحقائق والظروف الحالية محل تساؤل وغير محتمل.	مشكوك في تحصيلها	ج
يسري هذا التصنيف على الموجودات التي يتأخر فيها سداد الفائدة وأصل المبلغ أو الأقساط المستحقة عن ٢٧٠ يوماً. تعتبر هذه الموجودات غير قابلة للتحصيل وأن تبقى كموجودات ذات قيمة تعتبر مسألة غير مضمونة. أن هذا التصنيف لا يعني بأن الموجودات غير قابلة للتحصيل على الإطلاق أو تخريدها، وأنه من غير المفضل أو العملي أن يسمح بتأجيل تصنيف الموجودات ضمن هذه الفئة حتى لو تم تحصيلها بشكل جزئي في المستقبل.	خساره	د

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة**3-1-1 قياس مخاطر الائتمان - تنمة****أ - القروض والسلف - تنمة**

تقوم الشركة بإتباع التصنيفات أعلاه حتى تتمكن من التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. إن عدم المقدرة على السداد الموضحة تحت كل تصنيف تختلف من عام لآخر، وخصوصاً خلال كل فترة تشغيلية.

إن تعرض الشركة إلى مخاطر عدم المقدرة على السداد يعتمد على المبالغ التي تتوقع الشركة أن لا يتم سدادها عند استحقاقها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى القرض فإنه يكون القيمة الاسمية. وبالنسبة إلى التعهدات، فإنها تتضمن أي مبلغ مسحوب مسبقاً بالإضافة إلى أية مبالغ قد يتم سحبها وقت عدم القدرة على السداد.

ب- سندات الدين والسندات الأخرى

بالنسبة لسندات الدين والسندات الأخرى، فإنه يتم استخدام التصنيفات الخارجية الصادرة عن ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز من قبل إدارة خريزة الشركة لإدارة مخاطر الائتمان. يتم الاستثمار في هذه السندات بطريقة تضمن الحصول على نوعية ائتمان أفضل والمحافظة على مصادر جيدة لتلبية الحاجة إلى تمويل في نفس الوقت.

ج- المشتقات

تدير الشركة مخاطر الائتمان للمشتقات المالية كجزء من حدود الائتمان الإجمالية للعملاء مع إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة التغيرات في السوق. لا تؤخذ ضمانات بشأن مخاطر الائتمان لهذه المشتقات المالية.

د - التعهدات لمنح الائتمان

إن الهدف الرئيسي من هذه الأدوات المالية هو التأكد من توفر المبالغ اللازمة للعميل في حال طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية تحمل نفس المخاطر الائتمانية التي تحملها القروض. إن خطابات الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات مكتوبة من قبل الشركة بالنيابة عن العميل تسمح لطرف ثالث بسحب الأموال وفق شروط ومبالغ محددة مضمونة عادةً بالبضائع التي تخصصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل من مخاطر القرض المباشر.

إن التعهدات لمنح الائتمان تمثل الأجزاء غير المستخدمة من حدود الائتمان الموافق عليها على شكل قروض، ضمانات أو خطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالتعهدات لمنح الائتمان، فإن الشركة قد تتعرض لخسارة محتملة مساوية لمجموع التعهدات غير المستخدمة.

إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة يتوقع بأن يكون أقل من مجموع التعهدات غير المستخدمة، حيث أن أغلب التعهدات لمنح الائتمان مرتبطة بشروط تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. تراقب الشركة مدة استحقاق تعهدات الائتمان لأن التعهدات طويلة الأجل يكون لديها عادة مخاطر الائتمان أكثر من التعهدات قصيرة الأجل.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3.1-2 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

تقوم الشركة بالحد من ومتابعة تركيز المخاطر الائتمانية عند تحديدها، وبالأخص للأفراد والشركات والقطاعات المختلفة والدول.

تقوم الشركة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان من خلال القيام بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لمقترض واحد أو لمجموعة من المقترضين من الشركة وللمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. تتم مراجعة هذه المخاطر بصورة منتظمة وتخضع للمراجعة مره واحده بالسنة أو أكثر، حسب الضرورة. إن حدود مستوى مخاطر الائتمان طبقاً للمنتج، مجال الصناعة والبلد يتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

إن مخاطر الائتمان يتم إدارتها من خلال إجراء تحليل مستمر لقدرة المقترضين أو المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بسداد الفائدة وأصل القرض وبتغيير حدود الائتمان بشكل ملائم. إن بعض مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة كالآتي:

أ - الضمانات

تستخدم الشركة العديد من السياسات والإجراءات التي تساعد في تقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً من هذه السياسات والإجراءات هي الحصول على ضمانات بشأن الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات أو تقليل مخاطر الائتمان.

ب- مخاطر السداد

تظهر مخاطر السداد في أي وضع يتوقع فيه استلام دفعات نقدية أو أوراق مالية أو أسهم. يتم وضع حدود السداد اليومية لكل عميل لتغطي كافة مخاطر السداد من عمليات الشركة في السوق في أي يوم.

ج- ترتيبات مقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من تعرض أنشطتها لمخاطر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع العملاء الذين لديهم معاملات جوهرية مع الشركة.

3.1-3 السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي الموضحة في إيضاح رقم 3.1-1، تركز بشكل أكبر على نوعية الائتمان منذ بداية منح الائتمان. وفي المقابل، تؤخذ مخصصات انخفاض القيمة لأغراض التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة في تاريخ إعداد القوائم المالية عند وجود دليل على انخفاض القيمة. يوضح الجدول أدناه نسبة البنود الممولة وغير الممولة المتعلقة بالقروض والسلف ومخصص انخفاض القيمة لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3_1-3 السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات - تنمة

2011		2012		
مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	مخصص الانخفاض في القيمة (%)	قروض وسلف (%)	
1	82	1	81	عادية
-	4			تحت المراقبة
20	1	18	1	دون المستوى
54	5	55	5	مشكوك في تحصيلها
73	8	71	13	خسارة
	<u>100</u>		<u>100</u>	

4_1-3 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

الحد الأقصى للمخاطر		
2011	2012	
640,299	724,200	مخاطر ائتمان تتعلق بموجودات داخل قائمة المركز المالي هي كالآتي:
98,910	99,465	ودائع لدى البنوك
417,772	408,503	سحب على المكشوف
127,282	66,744	قروض وسلف للبنوك
8,602	3,988	قروض وسلف لغير البنوك
435,989	493,460	استثمارات لغرض المتاجرة
19,001	10,903	استثمارات في سندات الدين
		فوائد مدينة
1,747,855	1,807,263	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببند خارج المركز المالي هي كالآتي:
	718	التزامات محتملة
-	-	سندات شراء آجله
44,167	-	التزامات قروض
99,055	66,367	التزامات خطابات اعتماد
23,000	-	مشتقات ائتمانية - مقايضات تعثر الائتمان غير ممولة
1,914,077	1,874,348	كما في 31 ديسمبر

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3.1-4 الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الممكن التعرض لها قبل أي ضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى - تنمة

يوضح الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011 وذلك قبل أخذ أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى بعين الاعتبار. تم تقييم مخاطر الموجودات داخل قائمة المركز المالي أعلاه بناءً على صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن 31% من إجمالي الحد الأقصى للمخاطر التي تم التعرض لها تمثل قروض وسلف (بما في ذلك السحب على المكشوف) لبنوك وغير بنوك كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 34%).

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من مخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف والاستثمارات في سندات الدين بناءً على:

- إن 81% من السحب على المكشوف ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الدرجة الأولى من نظام التصنيف الداخلي - درجة عادية، كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 82%).
- إن 81% من إجمالي محفظة القروض والسلف تعتبر غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 86%).
- إن 58% من سندات الدين لديها على الأقل تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) (حسب تصنيف وكالة ستاندرد إند بورز أو ما يعادلها) كما في ديسمبر 2012 (2011: 56%).

3.1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض المتعلق بها:

31 ديسمبر 2012			
غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة		الإجمالي
	عادية	تحت المراقبة	
724,203	-	-	724,203
496,234	-	6,200	502,434
99,465	-	-	99,465
389,423	-	33,333	422,756
48,374	-	94,785	143,159
10,903	-	-	10,903
1,768,602	-	134,318	1,902,920

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3.1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمة

الإجمالي	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		عادية	31 ديسمبر 2011
	منخفضة القيمة	تحت المراقبة		
640,299	-	-	640,299	ودائع لدى البنوك
464,341	21,200	-	443,141	سندات دين
				قروض وسلف:
98,910	-	-	98,910	- سحب على المكشوف
491,541	30,803	30,000	430,738	- قروض وسلف للبنوك
127,282	71,211	-	56,071	- قروض وسلف لغير البنوك
19,001	-	77	18,924	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,841,374	123,214	30,077	1,688,083	

تم الإفصاح عن سندات الدين قبل احتساب مخصص الانخفاض في القيمة وقدره 5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 7,5 مليون دولار أمريكي).

بلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 90.67 مليون دولار أمريكي (2011: 73.77 مليون دولار أمريكي). توجد معلومات إضافية عن مخصص انخفاض قيمة عمليات السحب على المكشوف وللقروض والسلف في الإيضاح رقم (8).

بلغ إجمالي مخصص انخفاض سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي (2011: 21.2 مليون دولار أمريكي).

أ - تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها

أن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر متأخرة السداد ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. ان الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد عن 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة.

ب- الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة جدولة الموجودات المالية إجراءات تمديد فترات السداد، خطط إدارة خارجية معتمدة، تعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الجدولة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي ويتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. إن سياسات وممارسات إعادة الجدولة تعتمد على مؤشرات أو معايير والتي حسب حكم الإدارة تشير إلى أن السداد سيستمر في الغالب. يتم مراجعة هذه السياسات بشكل مستمر. بلغت الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها والتي تعتبر بخلاف ذلك متأخرة السداد أو منخفضة القيمة، 8,5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 7,6 مليون دولار أمريكي).

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

6_1_3 سندات الدين

يوضح الجدول أدناه تحليل لسندات الدين كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل		سندات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق		31 ديسمبر 2012
أوراق مالية متاحة للبيع		الإجمالي		
-	176,873	111,130	288,003	أ إلى + أ
3,988	156,612	9,543	170,143	أقل من - أ
-	34,254	5,048	39,302	غير مصنفة
3,988	367,739	125,721	497,448	الإجمالي

سندات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل		سندات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق		31 ديسمبر 2011
أوراق مالية متاحة للبيع		الإجمالي		
-	139,974	108,333	248,307	أ إلى + أ
8,602	104,289	26,929	139,820	أقل من - أ
-	51,357	5,107	56,464	غير مصنفة
8,602	295,620	140,369	444,591	الإجمالي

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-1-7 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

أ - القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

الإجمالي	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	دول عربية		دول الخليج	
		آسيا	أخرى		
724,203	78,428	57,625	11,376	576,774	ودائع لدى البنوك
99,465	-	-	99,465	-	سحب على المكشوف
475,247	188,393	23,821	194,881	68,152	قروض وسلف
497,448	240,287	66,222	11,044	179,895	سندات دين
10,903	1,742	943	4,270	3,948	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,807,266	508,850	148,611	321,036	828,769	كما في 31 ديسمبر 2012
1,747,855	456,328	148,525	364,040	778,962	كما في 31 ديسمبر 2011
بنود خارج قائمة المركز المالي					
67,085	171	-	64,757	2,157	كما في 31 ديسمبر 2012
166,222	5,000	29,000	68,668	63,554	كما في 31 ديسمبر 2011

3 - إدارة المخاطر المالية - تمة

3-2 مخاطر السوق

تعرض الشركة لمخاطر السوق، والتي تتمثل في المخاطر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية. تنتج مخاطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة، العملات، والأسهم، وجميعها معرضة لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، هامش الائتمان، أسعار تحويل العملات وأسعار الأسهم. تقوم الشركة بفصل مخاطر السوق إلى محافظ عمليات تجارية أو غير تجارية.

تنشأ محافظ العمليات غير التجارية بشكل أساسي من إدارة أسعار الفوائد المتعلقة بالموجودات والمطلوبات البنكية للشركة. كما تتضمن محافظ العمليات غير التجارية مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم الناتجة من الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

أ - مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة بسبب احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية.

إن مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية هي مخاطر تغير التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تتعرض الشركة لمخاطر تخضع لأثار التقلبات في مستويات أسعار الفائدة لكل من مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية.

يوضح الجدول التالي الأثر على الدخل نتيجة للتغيرات المقبولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة كما في نهاية السنة. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول، فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مساو في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساوي ومعاكس في قائمة الدخل.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-2 مخاطر السوق - تنمة

أ - مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

مخاطر أسعار الفائدة 2012	دولار	يورو	درهم	ريال	دينار	ريال	أخرى	الإجمالي
	أمريكي	يورو	إماراتي	سعودي	أردني	قطري	أخرى	
	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	
	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	
الموجودات المالية:								
ودائع لدى البنوك	5,119	40	1,423	145	113	201	91	7,132
سحب على المكشوف وقروض وسلف	1,437	1,561	3	-	-	-	64	3,065
سندات دين	1,163	1,232	-	-	-	-	23	2,418
أثر الموجودات المالية	7,719	2,833	1,426	145	113	201	178	12,615
المطلوبات المالية:								
ودائع	(7,897)	(1,736)	(15)	(443)	(113)	-	-	(10,204)
أثر المطلوبات المالية	(7,897)	(1,736)	(15)	(443)	(113)	-	-	(10,204)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	(178)	1,097	1,411	(298)	-	201	178	2,411

مخاطر أسعار الفائدة 2011	دولار	يورو	درهم	ريال	دينار	ريال	أخرى	الإجمالي
	أمريكي	يورو	إماراتي	سعودي	أردني	قطري	أخرى	
	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	100 نقطة	
	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	أساس	
الموجودات المالية:								
ودائع لدى البنوك	4,569	959	320	127	99	-	93	6,167
سحب على المكشوف وقروض وسلف	2,804	808	-	-	-	-	113	3,725
سندات دين	1,539	1,206	181	-	-	-	61	2,987
أثر الموجودات المالية	8,912	2,973	501	127	99	-	267	12,879
المطلوبات المالية:								
ودائع	(6,853)	(2,760)	-	(528)	(99)	-	(114)	(10,354)
أثر المطلوبات المالية	(6,853)	(2,760)	-	(528)	(99)	-	(114)	(10,354)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	2,059	213	501	(401)	-	-	153	2,525

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

ب- مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في المحفظة الاستثمارية للشركة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن الأثر على استثمارات الأسهم للشركة المقتناه لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع، بسبب التغيرات المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة هو كما يلي:

2011		التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %		2012		التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %		تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل			الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل			أسهم مقتناه
-	267 ±	10 ±		-	1,846 ±	10 ±		لغرض المتاجرة
2,389 ±	-	10 ±		2,416 ±	-	10 ±		أسهم متاحة للبيع
12,092 ±	-	10 ±		12,800 ±	-	10 ±		مساهمات متداولة

لا يمكن تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المقتناه لغير المتاجرة الناتجة عن مساهمات الأسهم غير المتداولة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع بكل سهولة. بلغت القيمة العادلة لمساهمات الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق المساهمين في نهاية السنة 178,9 مليون دولار أمريكي (2011: 185,6 مليون دولار أمريكي).

ج - مخاطر أسعار تحويل العملات

تتحمل الشركة مخاطر آثار التغيرات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي مخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. كما يشتمل الجدول على الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة بالعملات الرئيسية. إن بعض الموجودات والمطلوبات غير مشمولة في هذا الجدول لأنها غير معرضة لمراقبة مخاطر العملات.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 مخاطر السوق - تنمة

تركيزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دينار أردني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2012
724,203	24,036	9,294	11,359	15,856	142,377	6,922	514,359	نقدية وودائع لدى البنوك
22,449	4,004	-	-	3,846	-	-	14,599	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
400,201	20,886	-	-	14,260	-	70,606	294,449	استثمارات في أوراق مالية - متاحة للبيع
125,721	48	-	-	-	-	53,984	71,689	- مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق
574,712	6,424	-	-	38,798	305	204,865	324,320	سحب على المكشوف وقروض وسلف
297,651	115,461	-	28,901	74,998	-	-	78,291	مساهمات
16,689	-	1	17	7,745	95	484	8,347	موجودات أخرى
2,161,626	170,859	9,295	40,277	155,503	142,777	336,861	1,306,054	إجمالي الموجودات المالية
(1,207)	-	-	-	-	-	-	(1,207)	أدوات مالية مشتقة
(1,206,621)	(944)	(9,292)	(11,287)	(60,703)	(30,116)	(273,429)	(820,850)	ودائع
(20,686)	(1,491)	(1)	(15)	(12,906)	(972)	(2,476)	(2,825)	مطلوبات أخرى
(1,228,514)	(2,435)	(9,293)	(11,302)	(73,609)	(31,088)	(275,905)	(824,882)	إجمالي المطلوبات المالية
933,112	168,424	2	28,975	81,894	111,689	60,956	481,172	فجوة قائمة المركز المالي
67,085	-	-	-	16,178	15,672	33,324	1,911	تعهدات ائتمانية
2,089,806	132,650	9,352	51,440	156,995	64,096	317,919	1,357,354	كما في 31 ديسمبر 2011
(1,201,241)	(12,310)	(9,345)	(9,882)	(74,048)	(43,124)	(325,149)	(727,383)	إجمالي الموجودات المالية
888,565	120,340	7	41,558	82,947	20,972	(7,230)	629,971	صافي فجوة قائمة المركز المالي
166,222	4	-	-	49,028	24,104	39,636	53,450	تعهدات ائتمانية

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي. تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزامات السداد المتعلقة بمطلوباتها المالية عند استحقاقها واستبدال هذه المبالغ عند سحبها. وقد يترتب على ذلك عدم القدرة على سداد الودائع للمودعين أو الوفاء بالالتزامات لمنح القروض.

3-3_1 إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة سيولة الشركة يقوم بها ويراقبها فريق مختص من إدارة الخزينة في الشركة وتشمل:

- مراقبة التمويل يومياً وإدارته من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من الوفاء بالمتطلبات. يتضمن ذلك سد النقص في الأرصدة عند الاستحقاق أو عند الإقراض من العملاء. تحافظ الشركة على حضور نشط في الأسواق المالية العالمية تمكنها من تحقيق ذلك.
- الحفاظ على محفظة من الموجودات القابلة للتداول الفوري والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية مقابل أي اضطراب غير متوقع للتدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة في قائمة المركز المالي حسب الأنظمة واللوائح الداخلية أو متطلبات الجهات النظامية.
- إدارة التركيز واستحقاقات الديون.

تتضمن تقارير المتابعة قياس التدفقات النقدية المتوقعة لليوم، الأسبوع، والشهر التالي، على التوالي، لكونها أهم الفترات لإدارة السيولة. إن نقطة البداية لهذه التوقعات هي تحليل الاستحقاق التعاقدى للمطلوبات المالية والتاريخ المتوقع لتحصيل الموجودات المالية. كما تراقب إدارة الخزينة الموجودات متوسطة الأجل التي لم يتم مطابقتها، ومستوى ونوع تعهدات الإقراض غير المسحوبة، استخدامات تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة مثل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

3-3_2 التدفقات النقدية غير المشتقة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية المطلوبة من الشركة بالنسبة إلى المطلوبات المالية غير المشتقة بموجب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ إعداد القوائم المالية. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية، حيث أن الشركة تدير مخاطر السيولة الملازمة على أساس التدفقات النقدية الواردة غير المخصومة المتوقعة. وبالتالي لم ينتج عنها أية تحاليل مختلفة هامة.

الإجمالي	تواريخ الاستحقاق التعاقدية			كما في 31 ديسمبر 2012
	أكثر من 12 شهر	3-12 شهراً	3-1 أشهر	
المطلوبات				
ودائع	1,206,621	377,623	828,998	
مطلوبات أخرى	9,346	5,239	4,107	
إجمالي المطلوبات	1,215,967	382,862	833,105	

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السيولة - تنمة

الإجمالي	تواريخ الاستحقاق التعاقدية			كما في 31 ديسمبر 2011
	أكثر من 12 شهر	12-3 شهرًا	3-1 أشهر	
1,184,544	68,300	343,429	772,815	المطلوبات ودائع
11,789	332	8,435	3,022	مطلوبات أخرى
<u>1,196,333</u>	<u>68,632</u>	<u>351,864</u>	<u>775,837</u>	إجمالي المطلوبات

تشتمل الموجودات المتاحة لدى الشركة للوفاء بكافة مطلوباتها، ولتغطية الالتزامات القائمة لمنح القروض على النقدية، والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي متطلبات نقدية غير متوقعة من خلال تسييل محفظة الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه تواريخ الاستحقاقات للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهرًا	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2012
					مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة: مقايضات عملات أجنبية:
231,600	-	-	63,711	167,889	تدفقات نقدية صادرة
231,115	-	-	63,708	167,407	تدفقات نقدية واردة
					مقايضات أسعار الفوائد:
1,000	500	500	-	-	تدفقات نقدية صادرة
547	274	205	68	-	تدفقات نقدية واردة
<u>232,600</u>	<u>500</u>	<u>500</u>	<u>63,711</u>	<u>167,889</u>	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
<u>231,662</u>	<u>274</u>	<u>205</u>	<u>63,776</u>	<u>167,407</u>	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-3 مخاطر السيولة - تنمية

الإجمالي	5-1 سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	كما في 31 ديسمبر 2011
					مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة: مقايضات عملات أجنبية:
77,226	-	20,000	-	57,226	تدفقات نقدية صادرة
77,219	-	19,968	-	57,251	تدفقات نقدية واردة
					مقايضات أسعار الفوائد:
3,087	1,500	1,462	125	-	تدفقات نقدية صادرة
1,066	599	350	75	42	تدفقات نقدية واردة
80,313	1,500	21,462	125	57,226	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
78,285	599	20,318	75	57,293	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3-3-4 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

تمثل المبالغ الموضحة في الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للتواريخ المتوقع استردادها أو سدادها فيها:

المجموع	بدون تاريخ محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	31 ديسمبر 2012
				الموجودات
724,203	-	-	724,203	نقدية وودائع لدى البنوك
				إستثمارات:
548,371	27,730	394,503	126,138	أوراق مالية
297,651	297,651	-	-	مساهمات
574,712	-	96,911	477,801	قروض وسلف
14,096	14,096	-	-	ممتلكات ومعدات
5,329	5,329	-	-	استثمارات عقارية
17,822	-	-	17,822	موجودات أخرى
2,182,184	344,806	491,414	1,345,964	مجموع الموجودات
				المطلوبات
1,206,621	-	-	1,206,621	ودائع
1,207	-	413	794	أدوات مالية مشتقة
25,937	14,898	2,412	8,627	مطلوبات أخرى
1,233,765	14,898	2,825	1,216,042	مجموع المطلوبات
948,419	329,908	488,589	129,922	الصافي

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات - تنمة

المجموع	بدون تاريخ محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	31 ديسمبر 2011
				الموجودات
640,304	-	-	640,304	نقدية وودائع لدى البنوك
				إستثمارات:
479,966	11,589	360,389	107,988	أوراق مالية
299,855	299,855	-	-	مساهمات
643,964	-	176,167	467,797	قروض وسلف
14,385	14,385	-	-	ممتلكات ومعدات
5,439	5,439	-	-	استثمارات عقارية
26,724	-	-	26,724	موجودات أخرى
2,110,637	331,268	536,556	1,242,813	مجموع الموجودات
				المطلوبات
1,184,544	-	68,300	1,116,244	ودائع
2,029	-	413	1,616	أدوات مالية مشتقة
28,744	17,528	3,358	7,858	مطلوبات أخرى
1,215,317	17,528	72,071	1,125,718	مجموع المطلوبات
895,320	313,740	464,485	117,095	صافي

4-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ - الأدوات المالية المقیمة بالقيمة العادلة

بما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية يكون باستخدام أسعار السوق المتداولة وأسعار العرض للمتعاملين بالسوق. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وسندات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل سوق لندن المالي وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلومبرغ» و «رويترز».

تعتبر الأدوات المالية متداولة في سوق مالي نشط إذا كانت الأسعار متوفرة بشكل منتظم وسهولة من عمليات التبادل أو المتعاملين بالسوق أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير، الوكالات النظامية، وهذه الأسعار تمثل عمليات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم وفق شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة، أعلاه فإن السوق يعتبر سوق مالي غير نشط. إن الإشارات الدالة على أن السوق غير نشط عندما يكون هناك فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم. وباستخدام طرق التقييم هذه، فإن القيمة العادلة تقدر من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقييم أخرى.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

إن القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تمت خارج الأسواق النظامية، تحدّد باستخدام طرق التقييم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق تحديد القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على استخدام أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

ب- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية (رقم 7) حدّد التسلسل الهرمي لطرق التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقييم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة. إن المدخلات غير القابلة للملاحظة تعكس افتراضات الشركة في السوق الذي تعمل فيه الشركة. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

المستوى رقم 1: أسعار متداولة (دون تعديل) في الأسواق المالية النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وسندات الديون المتداولة في أسواق المال.

المستوى رقم 2: مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات والمطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). إن هذا المستوى يتضمن غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، القروض وسندات الديون المركبة المصدّرة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحنى الربحية («ليبور») أو مخاطر الائتمان لأطراف مماثلة هي «بلومبرغ» و «رويترز».

المستوى رقم 3: مدخلات لموجودات ومطلوبات لا تعتمد على معلومات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم شركات وسندات ديون ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. إن هذا المستوى يتطلب استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. إن الشركة تأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقييمها، عندما يكون ذلك ممكناً.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة

المجموع	مستوى 3	مستوى 2	مستوى 1	31 ديسمبر 2012
				موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:
3,988	-	-	3,988	- سندات ديون
18,460	-	-	18,460	- أسهم شركات
				موجودات مالية متاحة للبيع:
9,269	-	-	9,269	- أسهم شركات
367,738	-	15,763	351,975	- سندات ديون
23,194	-	23,194	-	- صناديق استثمارية
297,651	178,883	-	118,768	- مساهمات
306	-	306	-	- موجودات مشتقة
720,606	178,883	39,263	502,460	مجموع الموجودات
				مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:
1,207	-	1,207	-	- أدوات مالية مشتقة
1,207	-	1,207	-	مجموع المطلوبات

المجموع	مستوى 3	مستوى 2	مستوى 1	31 ديسمبر 2011
				موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:
8,602	-	-	8,602	- سندات ديون
2,678	-	-	2,678	- أسهم شركات
				موجودات مالية متاحة للبيع:
8,803	-	-	8,803	- أسهم شركات
295,620	-	21,017	274,603	- سندات ديون
23,894	-	23,894	-	- صناديق استثمارية
299,855	185,634	-	114,221	- مساهمات
24	-	24	-	- موجودات مشتقة
639,476	185,634	44,935	408,907	مجموع الموجودات
				مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:
2,029	-	2,029	-	- أدوات مالية مشتقة
2,029	-	2,029	-	مجموع المطلوبات

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمة

4-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

تسوية للمستوى الثالث للأدوات المالية بالقيمة العادلة

تقيد الشركة بعض المساهمات غير المتداولة كأدوات مالية متاحة للبيع مصنفة ضمن المستوى الثالث من القيمة العادلة ويلخص الجدول أدناه تسوية بين الرصيد الإفتتاحي والرصيد الختامي متضمناً الحركة:

2011	2012	
182,915	185,634	1 يناير
127	10,340	مشتريات
-	(6,881)	مبيعات
-	(1,765)	مبالغ مشطوبة
2,592	(8,445)	إجمالي الربح (الخسارة) المدرج في الدخل الشامل الآخر
185,634	178,883	31 ديسمبر

ج- الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2012 تم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والمسجلة بالتكلفة المطفأه البالغة 125,763 دولار أمريكي (2011: 140,262 دولار أمريكي) تم تحديدها بمبلغ 128,240 دولار أمريكي (2011: 136,431 دولار أمريكي).

إن القيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تنمية

3-5 إدارة رأس المال:

تهدف الشركة من إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «الملكية»، إلى:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والمحافظة على توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى.
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4 - التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تشمل على توقعات بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في القروض والسلف وسندات الديون

تقوم الشركة، على أساس نصف سنوي، على الأقل، بمراجعة محافظ القروض للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها. ولتحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض يجب إدراجها في قائمة الدخل، تقوم الشركة بإجراء التقديرات والأحكام للتأكد من وجود أية معلومات تزيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية. وقد تشمل هذه الأدلة معلومات يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تغيير سلبي في إمكانية السداد من قبل الجهة المقترضة. تستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمانية وأدلة موضوعية على الانخفاض. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من المبلغ والتوقيت للتدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الانخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة يقل عن تكلفتها. إن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهري أو مستمر يتطلب بعض الأحكام. ولعمل هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقييم من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع الائتماني للشركة المستثمر بها، أداء القطاع أو الصناعة، تغييرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

مبدأ الاستمرارية

لقد قامت الإدارة بتقويم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية أمور هامة يمكن أن تشير شكوكاً هامة حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية. عليه، تم الإستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

4 - التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية - تتمة

تصنيف الإستثمارات

عند شراء الإستثمارات، تقرر الإدارة فيما إذا كان من الواجب تصنيف الإستثمارات كإستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، أو مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق، أو متاحة للبيع. تقوم الشركة بتصنيف الإستثمارات بالقيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل في حالة شرائها لتحقيق أرباح على المدى القصير. يتوقف تصنيف الإستثمارات المدرجة قيمتها في قائمة الدخل على الطريقة التي تقوم بها الإدارة في مراقبة أداء هذه الإستثمارات. الإستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق تصنف على هذا النحو عندما يوجد لدى الشركة النية الإيجابية والمقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. تصنف كافة الإستثمارات الأخرى كإستثمارات متاحة للبيع.

5 - النقد والودائع لدى البنوك

تتكون النقدية والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011	2012	
23,712	11,027	نقد في الصندوق ولدى البنوك
616,592	713,176	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء
640,304	724,203	المجموع

6 - استثمارات الأوراق المالية

تتكون استثمارات الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011	2012	
		أ - استثمارات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
2,678	18,460	أسهم شركات
8,602	3,988	سندات ديون
11,280	22,448	المجموع
		ب- استثمارات مالية متاحة للبيع
8,803	9,269	أسهم شركات
295,620	367,738	سندات ديون
23,894	23,194	صناديق استثمارية
328,317	400,201	المجموع
		ج- استثمارات مالية مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
140,369	125,722	سندات ديون
140,369	125,722	المجموع
479,966	548,371	مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

6 - استثمارات الأوراق المالية - تنمة

تتلخص الحركة في استثمارات الأوراق المالية في الآتي:

المجموع		مدرجة قيمتها			
2011	2012	مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	العادلة من خلال قائمة الدخل	
387,873	479,966	140,369	328,317	11,280	كما في 1 يناير
(2,457)	1,041	515	698	(172)	فروقات تحويل عملات أجنبية
240,549	162,788	-	146,997	15,791	إضافات
(142,278)	(117,803)	(17,128)	(95,667)	(5,008)	استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)
(4,514)	21,078	-	20,520	558	التغير في القيمة العادلة
793	1,923	1,923	-	-	إطفاء الخصم
-	(622)	42	(664)	-	مبالغ مشطوبة
479,966	548,371	125,721	400,201	22,449	كما في 31 ديسمبر

تشتمل الاستثمارات أعلاه على أوراق مالية مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك أخرى بقيمة دفترية قدرها 230 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (2011): 182,6 مليون دولار أمريكي).

7 - الاستثمار في المساهمات

تتكون الاستثمارات في المساهمات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011	2012	
114,221	118,768	مدرجة
185,634	178,883	غير مدرجة
299,855	297,651	المجموع

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

						2012	
نسبة الملكية %	القيمة العادلة للمساهمة	القيمة الأصلية للمساهمة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	اسم المشروع أو الشركة	الدولة		
27,3	5,579	17,568		شركة سليلوز المغرب	المملكة المغربية		
33,0	1,977	1,977		شركة رياض السوالم			
5,7	8,107	4,764	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار			
	<u>15,663</u>	<u>24,309</u>					
20,0	5,855	5,855		الشركة السعودية للخدمات الفندقية	المملكة العربية		
19,0	5,124	5,124		شركة مصنع المحاليل الطبية	السعودية		
2,3	42,939	24,994	مدرجة	الشركة السعودية العالمية للبتر وكيمويات			
15,0	14,983	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي			
9,9	6,095	9,043		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة			
	<u>74,996</u>	<u>61,016</u>					
20,5	1,680	2,272		الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	الجمهورية العربية السورية		
7,0	20,556	62,396		شركة سكر كنانة	جمهورية السودان		
2,2	11,052	20,733	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)			
20,8	5,329	4,440	مدرجة	بنك الاستثمار المالي			
16,4	15,392	16,397		شركة أسمنت بربور			
30,0	9,000	9,000		الشركة العربية للاجارة المحدودة			
	<u>61,329</u>	<u>112,966</u>					
0,4	623	1,918	مدرجة	الشركة التونسية للبنك	الجمهورية التونسية		
4,0	994	994		الشركة العربية للصناعات الصيدلانية			
	<u>1,617</u>	<u>2,912</u>					

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

				2012	
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	القيمة الأصلية للمساهمة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	اسم المشروع أو الشركة	الدولة
10,0	853	853		شركة أليانز للتأمين - مصر	جمهورية مصر العربية
13,6	12,700	12,700		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	
5,5	-	5,081		الشركة العربية للصلب المخصص	
10,0	27,630	27,630		الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين	
10,0	6,339	7,901		الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس	
	47,522	54,165			
4,2	3,171	3,171		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25,0	10,694	10,694		الشركة العربية للإيجار المالي	
	13,865	13,865			
10,3	20,246	11,849	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني	المملكة الأردنية الهاشمية
26,7	1,750	2,862	مدرجة	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	
8,4	6,906	7,787	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق	
	28,902	22,498			
6,0	6,955	6,955		الشركة العربية لكيمياويات المنظفات	جمهورية العراق
12,4	6,891	6,891		الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	
	13,846	13,846			
0,4	5,958	15,723	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية	مملكة البحرين
18,8	15,858	7,901	مدرجة	شركة تأجير للتمويل	سلطنة عمان
15,0	8,700	8,700		بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر	دولة قطر
1,7	3,559	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية	شركات مشتركة
1,1	2,156	2,156		الشركة العربية للتعددين - الأردن	
0,4	2,000	2,000		برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي	
	7,715	7,715			
	297,651	347,888			المجموع

7 - الاستثمار في المساهمات - تمة

				2011	
نسبة الملكية %	القيمة العادلة للمساهمة	القيمة الأصلية للمساهمة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	اسم المشروع أو الشركة	الدولة
27,3	6,359	17,568		شركة سليلوز المغرب	المملكة المغربية
33,0	1,977	1,977		شركة رياض السوالم	
5,7	8,207	4,764	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار	
	16,543	24,309			
20,0	5,855	5,855		الشركة السعودية للخدمات الفندقية	المملكة العربية السعودية
19,0	5,124	5,124		شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة	السعودية
12,5	3,461	5,000		شركة الأحساء للخدمات الطبية	
1,9	36,932	17,995	مدرجة	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	
15,0	14,517	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	
9,9	6,131	9,043		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	
	72,020	59,017			
20,5	2,079	2,272		الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	الجمهورية العربية السورية
7,0	30,320	62,396		شركة سكر كنانة	جمهورية السودان
2,2	15,027	20,733	مدرجة	مجموعة سودايل للإتصالات المحدودة (سودايل)	
20,8	7,617	4,440	مدرجة	بنك الاستثمار المالي	
16,4	14,757	14,757		شركة أسمنت بربر	
30,0	9,000	9,000		الشركة العربية للاجارة المحدودة	
	76,721	111,326			
0,4	727	1,918	مدرجة	الشركة التونسية للبنك	الجمهورية التونسية
4,0	994	994		الشركة العربية للصناعات الصيدلانية	
20,0	1,881	1,881		الشركة العربية الدولية للإيجار المالي	
	3,602	4,793			

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

				2011	
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	القيمة الأصلية للمساهمة	المساهمات المدرجة في أسواق المال	اسم المشروع أو الشركة	الدولة
10,0	853	853		شركة أليانز للتأمين - مصر	جمهورية مصر العربية
13,6	12,700	12,700		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	
5,5	-	5,081		الشركة العربية للصلب المخصص	
10,0	27,630	27,630		الشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين	
10,0	6,571	7,901		الشركة الدولية للتأجير التمويلي-انكوليس	
	47,754	54,165			
4,2	3,171	3,171		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
25,0	10,693	10,693		الشركة العربية للإيجار المالي	
	13,864	13,864			
10,3	18,944	11,849	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني	المملكة الأردنية الهاشمية
26,7	1,552	2,862	مدرجة	شركة مصانع الورق والكرتون الأردنية	
8,4	7,170	7,787	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق	
	27,666	22,498			
6,0	6,955	6,955		الشركة العربية لكيمياويات المنظفات	جمهورية العراق
12,4	6,891	6,891		الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها	
	13,846	13,846			
0,4	5,440	15,723	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية	مملكة البحرين
10,0	-	1,765		شركة يونيسيراميك	الجمهورية اللبنانية
18,8	12,605	7,901	مدرجة	شركة تأجير للتمويل	سلطنة عمان
1,7	3,559	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - سورية	شركات مشتركة
1,1	2,156	2,156		الشركة العربية للمتعددين - الأردن	
0,4	2,000	2,000		برنامج تمويل التجارة العربية - أبو ظبي	
	7,715	7,715			
	299,855	339,194			المجموع

7 - الاستثمار في المساهمات - تنمة

قامت الشركة اعتباراً من العام 2001 بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق باثبات وقياس الأدوات المالية بأثر مستقبلي والذي يقضي بإعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس أقيامها العادلة وتسجيل أية أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في حساب احتياطي القيمة العادلة في الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل كما كان متبع سابقاً.

8 - القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر بما يلي:

2011	2012	
98,910	99,465	سحب على المكشوف
158,330	142,525	تسهيلات قصيرة الأجل
3,961	41,667	كمبيالات مخصومة
456,532	381,723	قروض وسلف
717,733	665,380	إجمالي القروض والسلف
(73,769)	(90,668)	مخصص انخفاض القروض والسلف
643,964	574,712	قروض وسلف، صافي
58,366	73,769	في 1 يناير
16,889	21,474	مخصص السنة (إيضاح 21)
(1,486)	(4,575)	مبالغ مستردة خلال السنة (إيضاح 21)
73,769	90,668	في 31 ديسمبر

9 - الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

1-9 الممتلكات والمعدات:

تتلخص الممتلكات والمعدات في 31 ديسمبر في الآتي:

المجموع		الأثاث والمعدات	المباني ومعداتهما	تحسينات المباني المؤجرة	
2011	2012				
					التكلفة:
35,767	36,524	12,144	18,558	5,822	كما في 1 يناير
139	239	-	-	239	تعديلات
978	957	957	-	-	إضافات خلال السنة
(360)	(390)	(390)	-	-	استبعادات خلال السنة
36,524	37,330	12,711	18,558	6,061	كما في 31 ديسمبر
					الاستهلاك المتراكم:
(21,535)	(22,139)	(9,445)	(12,694)	-	كما في 1 يناير
(964)	(1,104)	(842)	(262)	-	المحمل للسنة
360	9	9	-	-	استبعادات
(22,139)	(23,234)	(10,278)	(12,956)	-	كما في 31 ديسمبر
					صافي القيمة الدفترية:
	14,096	2,433	5,602	6,061	كما في 31 ديسمبر 2012
14,385		2,699	5,864	5,822	كما في 31 ديسمبر 2011

9 - الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية - تنمة

2-9 الاستثمارات العقارية

تتلخص الاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر بما يلي:

2011	2012	
		التكلفة
30,416	30,446	كما في 1 يناير
30	10	إضافات خلال السنة
30,446	30,456	كما في 31 ديسمبر
		الاستهلاك المتراكم:
(24,872)	(25,007)	كما في 1 يناير
(135)	(120)	المحمل للسنة
(25,007)	(25,127)	كما في 31 ديسمبر
5,439	5,329	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 26 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 25 مليون دولار أمريكي).

10 - الموجودات الأخرى

تتلخص الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر في الآتي:

2011	2012	
24,449	14,736	إيرادات مستحقة
2,275	3,086	مدينون آخرون
26,724	17,822	المجموع

II - الودائع

تتلخص الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011	2012	
1,127,463	904,195	ودائع في بنوك
57,081	302,426	ودائع في غير البنوك
1,184,544	1,206,621	المجموع

تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 192,2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012 (2011: 159,2 مليون دولار أمريكي).

12 - الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بأنواع متعددة من العمليات تتضمن استخدام الأدوات المالية المشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (موجودات) والقيمة العادلة السالبة (مطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية. تعبر المبالغ الأسمية عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق التي تتعرض لها الشركة كما أنها لا تعكس مخاطر الائتمان.

2012			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/ المبلغ الإسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة
			مشتقات أسعار العملات:
412	-	10,000	مقايضات - أسعار العملات
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
795	306	462,715	مقايضات العملات
1,207	306		

2011			
القيمة العادلة		مبلغ العقد/ المبلغ الإسمي	
المطلوبات	الموجودات		
			مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة
			مشتقات دائنة:
1,021	-	23,000	مشتقات تبادلية غير مدفوعة دائنة
			مشتقات أسعار العملات:
976	-	25,000	مشتقات تبادلية لنسب الفائدة
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
32	24	154,446	مقايضات العملات
2,029	24		

13 - المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011	2012	
5,405	7,216	دائنون ومصاريف مستحقة
5,849	5,106	إيرادات مؤجلة
14,076	11,483	مزايا موظفين (أنظر الإيضاح أدناه)
3,414	2,132	فوائد دائنة
28,744	25,937	المجموع

تتكون مزايا الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

المجموع		مخصص	مكافأة نهاية	برامج ادخار	
2011	2012	مخصص	مكافأة نهاية	برامج ادخار	
		الإجازات	الخدمة	الموظفين	
14,449	14,076	1,412	11,563	1,101	في 1 يناير
2,235	1,736	443	1,068	225	المحمل للسنة
(2,608)	(4,329)	(684)	(3,524)	(121)	مزايا موظفين مدفوعة
14,076	11,483	1,171	9,107	1,205	في 31 ديسمبر

بموجب برنامج إيداع الموظفين، يمثل المبلغ المحمل للسنة تكلفة المزايا المقدمة من قبل الشركة لموظفيها المشاركين في البرنامج. تمثل التغييرات الأخرى المساهمات الإضافية التي قام بها الموظفون في برنامج الادخار ناقصا استحقاقات الموظفين الملغاه بتاريخ الخروج من البرنامج.

14 - رأس المال

يتكون رأس المال، بقيمه أسمية قدرها 1,000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2011		2012		
رأس المال	عدد الأسهم	رأس المال	عدد الأسهم	
800,000	800,000	800,000	800,000	مصرح به
700,000	700,000	700,000	700,000	مدفوع بالكامل

14 - رأس المال - تنمة

إن ملكية المساهمين في رأس مال الشركة، كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2011	2012	نسبة الملكية (%)	اسم الدولة
109,744	109,744	15,68	المملكة العربية السعودية
109,744	109,744	15,68	دولة الكويت
109,744	109,744	15,68	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
73,387	73,387	10,48	جمهورية العراق
57,350	57,350	8,19	دولة قطر
48,775	48,775	6,97	جمهورية مصر العربية
48,775	48,775	6,97	الجمهورية العربية السورية
48,775	48,775	6,97	دولة ليبيا
18,744	18,744	2,68	جمهورية السودان
11,969	11,969	1,71	مملكة البحرين
11,969	11,969	1,71	الجمهورية التونسية
11,969	11,969	1,71	المملكة المغربية
11,969	11,969	1,71	سلطنة عمان
11,287	11,287	1,61	الجمهورية اللبنانية
11,287	11,287	1,61	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2,256	2,256	0,32	المملكة الأردنية الهاشمية
2,256	2,256	0,32	الجمهورية اليمنية
<u>700,000</u>	<u>700,000</u>	<u>100,00</u>	المجموع

15 - الاحتياطي النظامي

تحوّل الشركة سنوياً 10% من صافي الربح إلى الاحتياطي النظامي وفقاً للنظام الأساسي للشركة حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

حركة الاحتياطي النظامي:

2011	2012	
80,972	83,594	الرصيد كما في بداية السنة
2,622	4,109	الإضافات خلال السنة
<u>83,594</u>	<u>87,703</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

16 - الأرباح المقترحة توزيعها وتوزيعات الأرباح المدفوعة

أوصى مجلس الإدارة خلال جلسته بتاريخ 23 مارس 2013 إلي الجمعية العمومية للشركة الاحتفاظ بأرباح عام 2012 وعدم توزيع أرباح نقدية على الدول المساهمة. لا يوجد أية أرباح مقترحة توزيعها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 علماً بأن الأرباح المعلن عنها لعام 2010 تم تسديدها خلال عام 2011.

17 - احتياطي القيمة العادلة

تتلخص حركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر بما يلي:

2011	2012	
		استثمارات في المساهمات:
77,196	65,162	الرصيد كما في بداية السنة
(12,034)	(8,059)	التغير في القيمة العادلة
65,162	57,103	الرصيد كما في نهاية السنة
		استثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع:
(4,378)	(7,303)	الرصيد كما في بداية السنة
(2,925)	20,520	التغير في القيمة العادلة
(7,303)	13,217	الرصيد كما في نهاية السنة
57,859	70,320	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

18 - صافي الأتعاب والعمولات

2011	2012	
1,366	3,665	قروض
3,720	4,012	تمويل تجاري
1,240	833	معاملات إسلامية
(93)	(18)	أخرى
6,233	8,492	الإجمالي

19 - صافي أرباح الإستثمارات في الأوراق المالية

2011	2012	
607	1,849	أسهم شركات
3,158	5,150	سندات ديون
418	932	صناديق استثمار
4,183	7,931	المجموع

20 - المصاريف العمومية والإدارية

2011	2012	
14,390	13,328	رواتب وما في حكمها
2,149	1,693	أتعاب مالية ومهنية
747	808	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
2,873	3,110	أخرى
20,159	18,939	المجموع

21 - مخصصات الإنخفاض في القيمة

2011	2012	
701	563	أوراق مالية، صافي
15,403	16,899	قروض وسلف، صافي
5,000	6,000	مساهمات
21,104	23,462	المجموع

22 - التعهدات والالتزامات المحتملة

تشتمل الالتزامات لمنح الائتمان على التزامات لمنح الائتمان، وخطابات اعتماد وضمان تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة.

تتلخص الفترات المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة لمنح الائتمان كما في 31 ديسمبر بما يلي.

31 ديسمبر 2012	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
سندات شراء آجله	718	-	-	718
ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	53,899	7,135	5,333	66,367
الإجمالي	54,617	7,135	5,333	67,085

31 ديسمبر 2011	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
التزامات لمنح القروض	11,000	33,167	-	44,167
ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	74,259	19,463	5,333	99,055
مقايضات تعثر الائتمان	23,000	-	-	23,000
الإجمالي	108,259	52,630	5,333	166,222

أ - تم إظهار تواريخ الاستحقاق أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب - تمثل التعهدات لمنح ائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده، وتشتمل التعهدات بشكل عام على تواريخ انتهاء محدد وبنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

ج - تلزم خطابات الاعتماد والضمان الشركة بتسديد الالتزامات بالنيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لبنود العقود. وقد يكون لخطابات الاعتماد مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدها على أساس معدل عمولة ثابتة.

23 - خدمات إدارة الاستثمار

تدير الشركة صندوق استثماري بالنيابة عن الشركة العربية للكوابل البحرية. بلغت الأموال المدارة كما في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي (2011: 5.2 مليون دولار أمريكي). تم إدراج الأتعاب المكتسبه في قائمة الدخل. إن الموجودات المحتفظ بها، بصفتها وصيه أو مؤتمنه عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالشركة وبالتالي لم يتم إدراجها في القوائم المالية المرفقة.

24 - المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع جهات ذات علاقة.

1 - فيما يلي بياناً بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
215	108	قروض وسلف
3,473	1,728	مكافأة نهاية الخدمة

2 - فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2011	2012	
747	808	مصارييف أعضاء مجلس الإدارة
505	450	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
965	533	رواتب ومزايا موظفين قصيرة الأجل
342	158	مكافأة نهاية الخدمة

25 - بيانات المقارنة

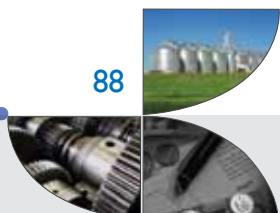
أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، كي تتماشى مع عرض القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2012.

26 - عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه البلدان في المستقبل القريب. ولقد استلمت الشركة المبالغ المستحقة عن الأدوات المالية قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. وبناءً على المعلومات المتوفرة في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما فيها الاستثمار في المساهمات).

27 - اعتماد القوائم المالية

اعتمدت القوائم المالية المرفقة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 جمادى الأول 1434هـ (الموافق 23 مارس 2013).



2012
التقرير السنوي



مناوين الشركة

المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز

ص ب : 4009 . الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون : 4760601 (96611) (عدة خطوط)

فاكس : 4760514 (96611)

الموقع على الإنترنت: www.taic.com

البريد الإلكتروني: taic@taic.com

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين

تلفون : 17588888 (973) - (عام)، 17588999 (973) (غرفة التداول)

فاكس : 1788885 (973) (عام)، 17588988 (973) (غرفة التداول)

سويفت: TAIQ BH BM

البريد الإلكتروني: taic@taicobu.com

